مشاريع قرارات اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة

1. مشروع قرار بشأن إنشاء سوق طاقة آسيوي
2. مشروع قرار بشأن القضايا البيئية
3. مشروع قرار الشؤون المالية: ضمان الجهود المبذولة من أجل النمو الاقتصادي
4. مشروع قرار بشأن القضاء على الفقر
5. مشروع قرار بشأن "دور برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"
6. مشروع قرار بشأن المياه والصرف الصحي في آسيا للجميع
7. مشروع قرار بشأن المبادرة المالية الآسيوية المتعلقة بالمناخ

الجمعية
البرلمانية
الآسيوية

SC-Economic/Draft Res/2023/01
17 أيار/مايو 2023
مملكة البحرين

مشروع قرار بشأن إنشاء سوق طاقة آسيوي

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نذكر بأهداف الأمم المتحدة الـ17 للتنمية المستدامة التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/ سبتمبر 2015 من أجل مستقبل أكثر ازدهاراً، وذلك من خلال تعزيز الرخاء وزيادة الرفاهية الاجتماعية وحماية الكوكب،

وإذ ندعو البرلمانات الآسيوية إلى الوفاء بالتزاماتها الخاصة بها بشأن الحد من آثار تغير المناخ السلبية، مع الأخذ بالاعتبار مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، واعتماد سياسات فعالة لتحسين استخدام الموارد الطبيعية في آسيا وتعزيز النمو الاقتصادي،

وإذ نقترح إنشاء أسواق طاقة نظيفة تمكن الدول الآسيوية من الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية وتصدير الفائض إلى دول آسيوية أخرى،

وإذ نؤكد على أهمية حماية وتطوير هذا القطاع الهام الذي يؤدي دوراً أساسياً في ازدهار المجتمعات الآسيوية،

وإذ نؤمن بأن سوق الطاقة الآسيوية سيسهم في إقامة مشاريع إنتاج الطاقة، لا سيما مشاريع الطاقة المتجددة، والتي ستوفر فرص شراكة استثمارية لإنشاء مشاريع طاقة بديلة بين القطاعين العام والخاص، وفي ما بين دول القارة الآسيوية،

وإذ نهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل وإقامة شراكات بين الدول الآسيوية،

وإذ ندعم الجهود المبذولة للحد من استخدام الوقود الأحفوري تدريجياً بما لا يضر بنمونا الاقتصادي لإنها تنتج أعلى انبعاثات من غازات الدفيئة، وإنشاء أسواق تنافسية للطاقة المنخفضة الانبعاثات والمستدامة وفقاً للظروف والاحتياجات والأولويات الوطنية،

وإذ ندرك أن تفشي جائحة كوفيد-19 قد أعاقت الجهود المحلية في العديد من بلدان القارة للوفاء بالتزامات المناخ التي تم التعهد بها سابقاً، مثل تأجيل المبادرات المناخية المهمة، وتعليق برامج انبعاثات الكربون، وتمديد المواعيد النهائية الممنوحة للشركات لاستيفاء المعايير البيئية وبالتالي تأجيل العطاءات لبناء عدة مشاريع للطاقة المتجددة،

وإذ نؤكد على أهمية تضافر جهود الدول الآسيوية لتوفير الطاقة بأسعار مناسبة لسوق الطاقة الآسيوي،

لذلك فإننا،

1. *ندعو* إلى تحرير الإنتاج والخدمات في قطاع الطاقة في آسيا، من أجل دعم التدابير الدولية لمكافحة تغير المناخ، والمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030.
2. *نشجع* التعاون بين الدول الآسيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إنشاء سوق طاقة تنافسي، والتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص في محاولة لإقامة شراكات تدعم تعزيز الازدهار الاقتصادي في آسيا.
3. *ندعم* التنمية المستدامة بطريقة شاملة، ونشجع الاستثمار في البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا التي تساعد في تحسين موارد الطاقة البديلة والتصدي لتغير المناخ.
4. *ندعو أيضاً إلى* التأكيد على أهمية الطاقة المتجددة والطاقة المنخفضة الانبعاثات وكفاءة الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة من خلال استخدام مواد صديقة للبيئة لصالح الأجيال القادمة.
5. *نرحب* بالمساعدة المقدمة للبلدان الآسيوية الأقل نمواً في استخدام الطاقة البديلة، في نقل التكنولوجيا وتطويرها، وكذلك، في الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة الطبيعية النظيفة، وتصدير الفائض إلى البلدان الآسيوية الأخرى من أجل تحسين اقتصادها وتوفير بيئة عمل مستدامة؛
6. *ندعو* برلمانات البلدان الآسيوية إلى مراعاة سياسات الاستجابة والتعافي من جائحة كوفيد-19، وكذلك عند وضع التشريعات واعتماد الموازنات الحكومية لهذا الغرض، لضمان تحقيق التعافي المستدام والشامل من جائحة كورونا التي يكون فيها تحويل الطاقة في صميم اهتماماتها؛
7. *نحث* البرلمانات الأعضاء على أهمية التشريع وسن قوانين الطاقة المتجددة لتفعيل دور البرلمانات الآسيوية في مستقبل الطاقة المتجددة.

مشروع قرار بشأن القضايا البيئية

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وقمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في أيلول/ سبتمبر 2019، وقمة الطموح المناخي في كانون الأول/ ديسمبر 2020، وقمة التكيف مع المناخ في كانون الثاني/ يناير 2021؛

وإذ نشير إلى قرار الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن القضايا البيئية، والحتباس الحراري، وتغير المناخ، وغرس بلايين الأشجار في جميع أنحاء آسيا (الجمعية البرلمانية الآسيوية/Res/2015/07) الذي تم اعتماده في الجلسة العامة الـ 8 للجمعية البرلمانية الآسيوية في بنوم بنه، كمبوديا، كانون الأول/ ديسمبر 2015، واتفاق باريس وغيرها من قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة؛

وإذ نرحب بتقرير الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية عن القضايا البيئية والاحتباس الحراري وغرس بلايين الأشجار في جميع أنحاء آسيا، الوارد في الوثيقة SG/Rep/2016/03-2 بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2016؛

وإذ نلتزم بالدور الهام للبيئة في التنمية المستدامة وتلبية احتياجات سكان العالم المتزايدة وخاصة البلدان النامية في آسيا التي تواجه عواقب سلبية من جرّاء تغيّر المناخ.

وإذ نعترف بالحاجة إلى متابعة التنمية المستدامة مع ركائزها الثلاث، أي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة وداعمة لبعضها البعض.

وإذ نسلط الضوء على الصلة بين التنمية المستدامة والعمليات الجارية الأخرى ذات الصلة مثل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تشهد جفافاً شديداً و/أو تصحراً، لا سيما في إفريقيا، ونتائج المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية من بين أمور أخرى مرتبطة بخطة التنمية المستدامة العالمية؛

وإذ نشير إلى فقرة ديباجة اتفاق باريس التي تقر بأن أنماط الحياة المستدامة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة الأطراف زمام المبادرة، تؤدي دوراً هاماً في معالجة تغير المناخ؛

وإذ نعيد التأكيد على أهمية الانتقال إلى أنماط الحياة المستدامة والأنماط المستدامة لجهود الاستهلاك والإنتاج للتصدي لتغير المناخ، كما ورد في خطة تنفيذ شرم الشيخ الصادرة عن الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2022؛

وإذ نؤكد على رأس المال الطبيعي مثل الغابات والتنوع البيولوجي والمياه العذبة والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية باعتبارها ضرورية لجعل "الاقتصادات الخضراء" حقيقة واقعة؛ وسنحافظ على رؤوس الأموال هذه ونحميها من أي تهديدات قد تضر بها أو بأي من عناصرها؛

وإذ ندرك أن تغير المناخ يمثل تهديداً عاجلاً ولا رجعة فيه للمجتمعات البشرية وكوكب الأرض، ومن ثم يتطلب تعاوناً على أوسع نطاق ممكن من جميع البلدان، ومشاركتها في استجابة دولية فعالة ومناسبة، وتعزيزها لتدابير التكيف فضلاً عن التعجيل بتوفير وسائل التنفيذ بما في ذلك حشد التمويل من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛

وإذ نؤكد على ضرورة ورود استراتيجية شاملة وطويلة الأجل لمكافحة الجفاف وحرائق الغابات وتلوث الهواء والعواصف الرملية والترابية والتصحر وتدهور الأراضي وتدهور الحياة البحرية، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان الذين يعيشون في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والساحلية؛

وإذ نحذر أن إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المختلفة تستنزف البيئة سواء أمن خلال استخدام الموارد غير المتجددة أو من خلال النفايات أو التلوث الناجم عن هذه المشاريع. لذلك، تأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار سلامة البيئة وتولي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية جنباً إلى جنب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة، حيث أنها أحد الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة؛

وإذ ندرك أهمية تبادل المعلومات بشأن القضايا البيئية بين البلدان الآسيوية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، ولا سيما العلمية وبناء القدرات والمساعدة التقنية، من الدول ذات القدرات العالية في مجال التنمية المستدامة إلى البلدان الأقل نمواً في آسيا؛

وإذ نسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز توفير التمويل والتكنولوجيا ودعم بناء القدرات من جانب بلدان الأطراف المتقدمة، على نحو موسع يسهل الوصول إليه وملائم وجديد وإضافي ويمكن التنبؤ به، لتمكين البلدان النامية الأطراف من اتخاذ إجراءات مناخية للعام 2023، ونحث البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ التي لم يتم الوفاء بها، والالتزام بهدفها الجماعي الكمي الجديد الذي يتجاوز حد 100 مليار دولار أمريكي سنوياً؛

وإذ نشجع البرلمانات الآسيوية للبلدان التي أيدت تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو على تسريع قبولها لفترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو، من أجل توفير مزيد من الزخم للعمل المناخي العالمي للسنوات التي سبقت العام 2023؛

وإذ ندعو البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية الآسيوية في جهودها الرامية إلى التصدي بفعالية للعواقب السلبية للتدهور البيئي بشكل فعال، *ونؤكد على* أهمية وضع آلية مناسبة لنقل التكنولوجيا والتمويل من دون عوائق من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛

وإذ نؤكد على أن المشاركة الموضوعية للجمعية البرلمانية الآسيوية في تبادل الآراء بين البرلمانات الأعضاء بشأن القضايا المرتبطة بالمناخ، والسعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق والتعاون بهدف خدمة وتحسين المصلحة الإقليمية المشتركة لآسيا هي ضرورة ملحة؛

وإذ نعترف بدور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر السياسي ودوائر الأعمال والأوساط الأكاديمية في حماية البيئة من خلال مساهماتها في صياغة السياسات البيئية وكذلك تنفيذها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛

وإذ نؤكد على أهمية التعاون بين البرلمانات الأعضاء في ما يتعلق بجهود مكافحة الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والعواصف الرملية والترابية وحرائق الغابات وتلوث الهواء والمياه والمخلفات البحرية غير القابلة للتحلل؛

وإذ نعترف بالنجاح الذي حققه مؤتمر ريو+20 للأمم المتحدة للتنمية المستدامة في زيادة الوعي العالمي والتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والبيئية وتعزيز الشفافية؛

وإذ نشير إلى دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز وبناء القدرات الوطنية والإقليمية للنهوض بالإدارة المستدامة للبيئة وفي تنفيذ البرامج التي تراعي الاعتبارات البيئية،

وإذ نسلط الضوء على الحاجة إلى دعم وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي والقضاء على التدابير الأحادية الجانب والحواجز الخضراء، مع توفير الوسائل الكافية للتنفيذ والدعم من قبل البلدان المتقدمة، من أجل حشد إجراءات مناخية أقوى وأكثر طموحاً في جهود التخفيف والتكيف من جميع الأطراف والجهات المعنية من غير الأطراف، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية والمدن وغيرها من السلطات دون الوطنية والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء؛

وإذ نؤكد أن جميع الأطراف وكذلك جميع الجهات المعنية، بما في ذلك قطاعات الأعمال، يجب أن يتحملوا مسؤولية صون البيئة والحفاظ عليها، وأن أي ضرر بيئي وايكولوجي يجب أن يُنظر فيها، وفقاً لقوانين ولوائح الأطراف المعنية وعكس مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة، في ظل الظروف الوطنية المختلفة؛

وإذ نشدد على الدور المحوري لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس في توفير استجابة دولية جماعية لتحديات تغير المناخ العالمي؛

وإذ ندرك أنه على الرغم من انخفاض الانبعاثات العالمية بنحو نسبة 6٪ خلال الأشهر الأولى من تفشي جائحة كوفيد-19، من أجل خدمة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتغير المناخ، فإن الانكماش الاقتصادي والصناعي الناتج عن تفشي الجائحة ليس بديلاً عن العمل المناخي المستدام الذي يمكّن الاقتصادات من النمو وتوفير فرص العمل، ومعالجة قضايا المناخ وحماية البيئة في الوقت نفسه،

وإذ نؤكد على دور البرلمانات في تشجيع حكوماتها على وضع خطط عمل واستراتيجيات من حيث تطوير الحلول للقضايا البيئية ودعم أهداف التنمية المستدامة، من أجل ضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي؛

وإذ نضع في اعتبارنا أهمية تشجيع البرلمانات على مطالبة حكوماتها بالنظر في جميع القرارات الدولية الموضوعة لحماية البيئة، والتصدي للانبعاثات الحرارية والتغيرات المناخية، والنظر فيها بشكل إيجابي، ودعم خطة العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نؤكد على أهمية الاستثمار في البحوث والدراسات العلمية التي من شأنها أن تقدم حلولاً مستندة إلى أدلة علمية لعمليات صنع القرار، لمعالجة القضايا البيئية، وأهمية الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والابتكار للحد من الآثار البيئية السلبية ودعم أهداف التنمية المستدامة،

لذلك، فإننا،

1. *نأخذ في الإعتبار* اعتماد اتفاق باريس في الدورة الـ21 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ ديسمبر 2015؛

2. *نرحب* باعتماد برنامج عمل اتفاق باريس في الدورة الـ24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ ديسمبر 2018 لتفعيل اتفاق باريس، 2015؛ ونرحب أيضاً بقرارات قمة طموح المناخ في كانون الأول/ ديسمبر 2020 وقمة التكيف مع المناخ في كانون الثاني/ يناير 2021؛

3. *ندعو* أعضاء برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى مراعاة حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وفقاً للحق في التنمية وبيئة متوازنة بيئياً المنصوص عليه في الدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

4. *ندعو* البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى النظر في اتخاذ خطوات، بما يتناسب مع الظروف المحلية، نحو تعزيز الوعي وتحفيز اعتماد أنماط الحياة المستدامة وأنماط الاستهلاك المستدامة؛

5. *نحث* البرلمانات الأعضاء على تعديل أو سن القوانين وفقاً لاحتياجات ذات الأولوية، والظروف لكل منها لفرض حماية فعالة للموائل الطبيعية والبيئة، وكذلك الأشخاص المهددين بالتدهور البيئي؛ وندعم أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال أكثر مع الأخذ في الاعتبار القضايا البيئية عبر اعتماد التشريعات الملائمة لهذا الغرض؛

6. *تدعو* جميع البرلمانات الأعضاء إلى تعزيز كفاءة وفعالية برامج التنمية المستهدفة من خلال التنسيق مع وكالات ضمن نظام الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك، ضمن جملة من الأمور الأخرى؛

7. *تدعو* البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة للتوعية العامة بشأن حماية البيئة وتسهيل تنفيذ نظام عالمي النطاق للجهود الجماعية والوطنية المترابطة للتخفيف من الآثار البشرية السلبية على المناخ والتكيف معها، والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، بهدف تحقيق التنمية المستدامة؛

8. *تحث* برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر فاعلية في ما يتعلق بالقضايا البيئية من خلال اعتماد التشريعات المناسبة؛

9. *تدعو* البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى دعم سيادة القانون في القضايا البيئية وتبادل الممارسات الجيدة في هذا الشأن؛

10. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية للمضي قدماً في التشريعات والإجراءات القانونية الأخرى التي تعتبر مناسبة وفعالة في تشجيع الحكومات على صياغة وتنفيذ التشريعات والسياسات والتدابير في ما يتعلق بما يلي:

- دمج السياسات المناخية في سياسات التنمية الأوسع بهدف تسهيل التنفيذ والتغلب على الحواجز حسب الاقتضاء.
- تمويل وتشجيع البحث والتطوير للتكنولوجيات منخفضة الكربون أو الأنظف بهدف تحفيز التقدم التكنولوجي، وخفض التكاليف، وتمكين التقدم نحو تحقيق الاستقرار؛
- إضفاء الشرعية على ضرورة مراقبة تقييم الأثر البيئي (EIA) كخطوة نحو تحقيق التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.
- تشجيع أقصى قدر ممكن من التفاعل والتنسيق والنزاهة والتضامن بين الوفود الآسيوية بهدف توفير حكمة ودعم جماعيين لآسيا باعتبارها مصالحها مشتركة والتي بدورها ستعزز التعاون والشراكة والإقليمية الآسيوية وتساهم في قضية دمج آسيا؛
- التفاعل مع الدول الآسيوية الأطراف الأخرى والقيام بمحاولات جماعية معها لدفع الأولويات والأمور البيئية العاجلة في آسيا، وكذلك الأساليب لإزالة الحواجز التي تعيق الوصول من دون عوائق إلى الدعم المالي، وذلك، ضمن جدول أعمال الآليات المالية والتكنولوجية للأدوات المتعلقة بالبيئة مثل مرفق البيئة العالمية (GEF)، وصندوق المناخ الأخضر (GCF)، وتلك العاملة داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات التكنولوجية القائمة والآليات المالية في ديربان في العام 2011؛

11. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن القضايا البيئية وتقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والقضايا الرئيسية الأخرى المتعلقة بالبيئة إلى الأمانة ليتم تجميعها في قاعدة بيانات للرجوع إليها واستخدامها من قبل جميع البرلمانات الأعضاء؛

12. *ندعو أيضاً* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية القادرة على توفير وسائل التنفيذ بما في ذلك التمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها ودعم بناء القدرات لأعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية في جهودهم لمكافحة تغير المناخ والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والعواصف الرملية والترابية وحرائق الغابات وتلوث الهواء والمياه والركام البحري غير القابل للتحلل؛

13. *ندعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لحث حكوماتها على تنفيذ المشاريع والبرامج بما يتماشى مع إجراءاتها/تدابيرها كما هو مذكور في مساهماتها المحددة وطنياً؛ وبما يتماشى مع اتفاق باريس حسب الاقتضاء؛ وتكثيف الحملات البيئية النوعية مع وضع الخطط البيئية الوقائية والعلاجية.

14. *تحث* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم أهداف اتفاق باريس بشأن التخفيف والتكيف والخسارة والأضرار والدعم المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما يتماشى مع الالتزام الدولي بالتصدي لتغير المناخ حسب الاقتضاء؛

15. *نوصي* باتخاذ إجراءات من قبل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) في الإطار الحالي لمساعدة منطقة آسيا وخاصة الدول النامية فيها من خلال الوصول من دون عوائق إلى الموارد المالية على أساس المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، والقدرات ذات الصلة، في جهودها للتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معها، وحماية الموارد الطبيعية؛

16. *ندعو* الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى توسيع نطاق الشراكة مع البلدان والشركاء خارج المنطقة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، لتبادل المعلومات حول تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وحشد الموارد المالية للاستثمار في المشاريع المتعلقة بالتكنولوجيات النظيفة وتوفير الطاقة، وإنشاء مركز أبحاث في آسيا لتقديم المساعدة إلى البلدان الآسيوية النامية لدعم برامج السياسة الوطنية في ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة؛

17. *نوصي* أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية بالتداول بشأن آلية استجابة آسيا الواسعة في أوقات الكوارث الطبيعية والنكبات لتقديم المساعدة والإنقاذ في الوقت المناسب لمن هم بحاجة إلى المساعدة، مع الأخذ بالاعتبار دور ومساهمات مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث، وهي مؤسسة إقليمية تابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

18. *ندعو* برلمانات البلدان الآسيوية إلى أن تدرج بين أولويات برامج الاستجابة والتعافي من جائحة كوفيد-19 ضخ الاستثمارات المطلوبة لتسريع الاقتصادات المنخفضة الانبعاثات، والتحول إلى أنماط اقتصادية أقل ضرراً للبيئة، والتوسع في الاقتصاد الأخضر واقتصاد إعادة التدوير، ومصادر الطاقة المتجددة والمنخفضة الانبعاثات والمستدامة، وتطبيق التدابير للوفاء بمتطلبات اتفاق باريس؛

19. *نطلب* من البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية القادرة على تقديم المشورة والدعم للأعضاء الآخرين أن يفعلوا ذلك بشأن كيفية اكتساب الأدوات واستخدامها بفعالية لمكافحة الصدمات الاقتصادية الناتجة عن تغير

المناخ، مثل الأضرار التي تلحق بالممتلكات والبنية التحتية، وفقدان الإنتاجية، والهجرة الجماعية، وتكاليف التكيف من خلال إعداد سياسات مستدامة تتعلق ببرامج الاستعداد للكوارث مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات سكان الريف؛ وحصاد مياه الأمطار؛ والأسطح الخضراء؛ وتعزيز سدود الأنهار؛ وصوامع الطعام؛ والمنهجيات والبرامج القائمة على العلم لمكافحة العواصف الترابية والرملية؛ وأنظمة الإنذار المبكر؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل تبادل المعلومات؛

20. *تطلب* من الأمين العام استطلاع آراء البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية حول تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة القادمة للجنة الدائمة في العام 2024؛

مشروع قرار بشأن الشؤون المالية: ضمان الجهود من أجل النمو الاقتصادي

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى قرار الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن تداعيات الأزمة المالية الدولية على اقتصادات بلدان البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، APA/Res/2015/13 وغيرها من قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة،

وإذ نعرب عن قلقنا إزاء تداعيات التخلف عن السداد السيادي وتقلبات الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في بلدان الجمعية البرلمانية الآسيوية،

وإذ نعرب عن قلقنا أيضاً إزاء الأثر السلبي لاستمرار هشاشة الاقتصاد العالمي، وبطء وتيرة استعادة النمو والتجارة العالميين، والإجراءات القسرية أحادية الجانب، والقيود الاقتصادية غير المشروعة، وتزايد المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي؛

وإذ نلاحظ أن النظام الاجتماعي القائم على العدل والمساواة له أهمية حاسمة لتسريع التقدم الاجتماعي والاقتصادي في كل مكان، والمساعدة في تحقيق السلم والوئام الدوليين؛

وإذ نقدر الإجراءات التي اتخذتها بالفعل البرلمانات الآسيوية وحكوماتها لاحتواء الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على اقتصاداتها، ونتوقع منهم اتخاذ المزيد من الخطوات لتحفيز اقتصاداتها؛

وإذ نلاحظ النمو الاقتصادي في العديد من الاقتصادات الآسيوية لم يتم تقاسمه بالتساوي في المجتمع حيث نما معامل جيني بشكل ملحوظ، كما أفاد بنك التنمية الآسيوي، على مدى العقود الماضية وأن التعاون الإقليمي القائم بالفعل في آسيا يمكن أن يكون منطلقاً لتعزيز التعاون بين المنظمات الاقتصادية دون الإقليمية التي من شأنها تحسين الرفاهية للجميع في آسيا؛

وإذ نلاحظ أن السلم والاستقرار في المنطقة عامل مهم في النمو الاقتصادي، بينما الاحتلال والعنف وعدم الاستقرار السياسي تعمل كمثبطات للتنمية الاقتصادية، وأن الحفاظ على التعاون الإقليمي بشأن الاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية؛

وإذ نسلم أيضاً بضرورة الإصلاح الفعال للهيكل المالي العالمي الحالي من أجل تحقيق نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر

توازناً ومنح الصوت للبلدان النامية في المؤسسات المالية العالمية؛

وإذ نشجع البرلمانات على اعتماد السياسات من خلال سن القوانين والتشريعات وأدوارها التشريعية والتدقيق بهدف تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التكامل الاقتصادي لتوفير العمل المناسب وفرص العمل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة على المستويين البشري والمالي في آسيا؛

وإذ نؤكد أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل، وأن يعزز الإدماج المالي ويدعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع، ولا سيما في البلدان النامية، مع السماح بالحشد المتسقة لجميع مصادر التمويل من أجل التنمية.

وإذ ندرك أنه يتم تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والنمو الاقتصادي عندما تتمتع جميع الدول على قدم المساواة بفرص التقدم والازدهار، وعندما لا تنتهز أي دولة هذه الفرصة على حساب الآخرين؛

وإذ نؤكد كذلك على دور القطاع الخاص بالتأثير على سياسات الإنفاق الوطني من خلال أدوار البرلمانات وخاصة في ما يتعلق بمناقشات واعتماد الموازنات والحسابات المالية والموافقة عليها، وكذلك اعتماد قوانين الاستثمار وتقديم الحوافز والضمانات لنمو القطاع الخاص؛

لذلك فإننا،

1. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية والحكومات الآسيوية إلى اعتماد نهج سياساتية لوضع استراتيجيات نمو شاملة ومبتكرة لازمة للحفاظ على نمو اقتصادي مرن ومتوازن ومستدام وشامل كوسيلة ضرورية لإيجاد وظائف لائقة والحد من أوجه عدم المساواة لتعزيز تشكيل شبكة إقليمية للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
2. *نحث* البرلمانات الأعضاء على إزالة جميع العقبات التي تعوّق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وجميع أشكال التمييز،
3. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى ضمان احترام كرامة جميع البشر وقيمتهم وضمان الالتزام بحقوق الإنسان لا سيما الحق في التنمية والعدالة الاجتماعية من خلال الوسائل التشريعية والرقابية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع؛
4. نشجع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على العمل عبر نقاش غير رسمي في منصة الجمعية البرلمانية الآسيوية حول الفوائد المحتملة للعدالة الاجتماعية في بلدانهم وتعزيز تعاون أكبر من أجل التنمية الاقتصادية العادلة في آسيا؛

5. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى دعم تطوير بنك إنمائي متعدد الأطراف بقيادة آسيا وقدرته على تعزيز النمو الاقتصادي العادل، وتحسين الترابط الوطني وعبر الحدود، والسعي إلى النظر في

إمكانية إنشاء صندوق لتحقيق الاستقرار الإقليمي في أوقات الأزمات الاقتصادية؛

6. نشجع الحكومات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على وضع بروتوكول بناء على متطلباتها الوطنية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والذي ينظم تخصيص بعض احتياطيات الموازنة للتخفيف من الأزمة الاقتصادية؛

7. نشجع أيضاً الحكومات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تعزيز الاستثمارات الخاصة مع ضمان القدرة المؤسساتية والإطار التنظيمي الحكيم لتمكين البلدان من استيعاب تدفقات رأس المال الكبيرة، مع استخدام ترتيبات التبادل الثنائية في الوقت نفسه لتعزيز دور العملة المحلية في تمويل التجارة عبر الحدود؛

8. نحث الهيئات التشريعية الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية في سياسات كل منها كمصلحة مشتركة لجميع دول آسيا من خلال تشجيع وتعزيز وتأييد الجهود الوطنية والإقليمية وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية لرفع مستويات معيشة الناس؛

9. نوصي البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بتعزيز اعتماد اتفاقية بازل III لتحسين الإشراف على حوكمة القطاع المالي وسدّ أي فجوة مالية في حالة حدوث أي أزمات نقدية.

10. *نشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030، وكذلك، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتركيز على السياسات التي تخفف من حدة الفقر، بما في ذلك تحسين فرص الحصول على خدمات الصحة والتعليم ورأس المال والعمالة والحماية الاجتماعية للمساعدة في سد التفاوتات في الدخل؛

11. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى النظر في مراجعة تشريعاتها، عند الاقتضاء، لتقديم المزيد من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الوصول إلى قروض ائتمانية منخفضة الفائدة وتوفير بناء القدرات والتواصل الإقليمي لإدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية؛

12. *نشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم الشمول المالي للفقراء والأشخاص الذين يشهدون ظروفاً ضعيفة في المجتمع في كل بلد على حدة ومشاركة أفضل ممارسات الشمول المالي في المنطقة؛

13. *نشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم إجراء دراسات شاملة، بالتنسيق الإقليمي والعالمي في ما يتعلق بفئات المجتمع الضعيفة التي تشهد ظروفاً ضعيفة، في دعم الحاجة إلى التكامل المالي للمحرومين؛

14. *تعترف بالحق في التنمية وتؤكد* على أهمية الاستثمار في التنمية البشرية وتفعيل مفهوم الشراكة بين الدول الأعضاء وتوفير التمويل العام الكافي للتعليم والصحة للجميع من دون تمييز لمواجهة المطالب الاقتصادية العالمية والآسيوية المستقبلية.

15. *تشدد* على الأهمية الحاسمة لبيئة اقتصادية عالمية مستقرة وشاملة وتمكينية، ووسائل التنفيذ بما فيها بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والدعم المالي، للنهوض بالتنمية المستدامة، ولتمويل التنمية الموثوق بها والفعالة، ولتنفيذ خطة العام 2030، وحشد موارد القطاعين العام والخاص، وكذلك الموارد المحلية والدولية، بتكاليف معقولة؛

16. *تطلب* من الحكومات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية توجيه المزيد من الأموال إلى أنشطة البحث والتطوير المشتركة كوسيلة لتحفيز الابتكار واستراتيجيات النمو الاقتصادي المجدية للحفاظ على نمو اقتصادي أكثر مرونة؛

17. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى مواصلة تعزيز الحاجة إلى الإصلاح في المؤسسات المالية العالمية والهيكل التنظيمي والتمويل والتنظيم التكنولوجي والمالي بهدف إقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي متوازن مع مشاركة أكبر من البلدان النامية؛

18. *تدعو* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى السعي لتوفير بيئة مؤسساتية وتجارية مواتية يمكن أن تعزز الاستقرار المالي، والشمول المالي، وحشد الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة؛

19. *توصي* الحكومات المعنية بإنشاء فريق عامل تقني لدراسة قضايا المصطلحات المتعلقة بالتمويل الأخضر، وتصنيف الأدوات المالية ذات الصلة، ومنهجية توحيد هذه الأدوات، ومن ثم التصديق عليها؛

20. *تدعو* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تسهيل استثمار صناديقها السيادية وتشجيع مستثمريها من القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في آسيا وتوفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الآسيوي؛

21. *تدين بشدة* استخدام العقوبات أو أي آليات للضغط المالي والاقتصادي على الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية المطبقة لأغراض سياسية، التي تعتبر انتهاك للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة؛

22. *تطلب* من الأمين العام التماس آراء البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة القادمة للجنة الدائمة في العام 2024؛

مشروع قرار بشأن القضاء على الفقر

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى قرار الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن تخفيف وطأة الفقر في آسيا (*الجمعية البرلمانية الآسيوية* **Res/2015/08**/) والذي تمّ اعتماده في الجلسة العامة الـ8 للجمعية البرلمانية الآسيوية في بنوم بنه، كمبوديا، كانون الأول/ ديسمبر 2015 وقرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية الأخرى ذات الصلة؛

وإذ نؤكد على أهمية دور البرلمانات في الدعوة إلى ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإجراء مهام الإشراف عليها، لا سيما في ما يتعلق بالقضاء على الفقر؛

وإذ نرحب بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة في أيلول/ سبتمبر 2015 ونتائجه؛ بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030"، مع الإشارة بوجه خاص إلى الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل للقضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية من خلال تشجيع الزراعة المستدامة؛

وإذ نؤكد من جديد أن كل بلد يجب أن يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته وأنه لا يمكن إغفال دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في القضاء على الفقر؛ ونوضح أن أهداف التنمية المستدامة مترابطة وأن دور النمو الاقتصادي هو أساسي في القضاء على الفقر، على قدر الاستثمار نفسه في الصحة والتعليم؛

وإذ نرحب بالتعاون الثنائي والثلاثي والإقليمي والمتعدد الأطراف بالقضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل، ومعالجة عواقب الأزمات المالية الدولية، وتعزيز التنمية المستدامة، والنهوض بالتحول الصناعي القائم على السوق والتنويع الاقتصادي، بما فيها عبر تطوير الصناعات الثقافية، والإبداعية، والسياحة المستدامة؛

وإذ نؤكد على أنّ القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هو ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية وبيئية واقتصادية للبشرية جمعاء، وفي هذا الصدد، نعترف بضرورة تحسين فهم ومعالجة الطبيعة الثلاثية الأبعاد للتنمية والفقر باتباع نهج متكامل ومتعدد الأوجه.

وإذ نؤكد على أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 يعتمد بشكل أساسي على التحول في المناطق الريفية، حيث يعيش معظم الفقراء والجياع.

وإذ نشير إلى أنّ ما يقرب من 80 بالمئة من الفقراء المدقعين يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة، وأن تخصيص الموارد لتنمية المناطق الريفية والزراعة المستدامة ودعم صغار المزارعين، لا سيما المزارعات، هو أمر أساسي للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، من خلال جملة أمور من بينها تحسين رفاهية المزارعين.

وإذ نشدد في الوقت نفسه على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال القضاء على الفقر، والتزام البلدان المتقدمة بتقديم المساعدة المالية والتقنية ومساعدات بناء القدرات إلى جانب الدعم في شكل التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛

وإذ ندرك بشكل تام أن التداعيات السلبية لتفشي جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة، وتراجع معدلات الإنتاج، وانخفاض معدلات النمو، وزيادة الفقر، وانخفاض مؤشرات التنمية، ودفعت الملايين من الناس في دول مختلفة في القارة إلى فقر مدقع بسبب التدهور الحاد في الأنشطة الاقتصادية، وأن آثارها قد أثرت بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يشهدون أكثر الظروف ضعفاً، وخاصة النساء والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الأشد فقراً وغيرها من الفئات المحرومة التي تشهد ظروفاً ضعيفة، مما يفرض تضافر جهود البلدان الآسيوية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ، باعتباره أكبر عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،

وإذ نلاحظ أنّ التخفيف من حدة الفقر أمر مهم لمكافحة الإرهاب الدولي وإساءة معاملة النساء والأطفال والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر والقرصنة البحرية والجرائم عبر الوطنية؛

وإذ نقرّ بأنّ أيّ قيد على التنمية السياسية والاقتصادية لأي بلد من شأنه أن يقوّض الجهود المبذولة للقضاء على الفقر ويعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

وإذ ندرك أنّ أهداف التنمية المستدامة تحقق التوازن بين جميع الأبعاد الثلاثة الحاسمة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

وإذ نؤكد من جديد بأنّ الفقر هو التحدي العالمي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم وأن التخفيف من حدّته، والقضاء عليه وفي نهاية المطاف، شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ ندعم أيضاً حملة دعائية لزيادة مستوى الوعي في المجتمع حول أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من إمكانات وسائل الإعلام؛

وإذ نؤكد على أنّ تحقيق الأمن الغذائي يتطلب جهوداً وتنسيقاً على المستويين الوطني والدولي؛

وإذ ندرك الدور المهم للزراعة في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم، والتأكيد على أن ممارسات الزراعة

المستدامة والتنمية الريفية هما نهجان رئيسان لزيادة مستوى الأمن الغذائي؛

لذلك فإننا،

1. *تحثّ* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على العمل بشكل وثيق مع حكوماتها في صياغة وتنفيذ التدابير المحددة في خطة التنمية المستدامة للعام 2030، وكذلك، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

2. *تعقد* العزم على أن نكون أكثر طموحاً في جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر، والحدّ من عدم المساواة، وضمان الأمن الغذائي، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم؛

3. *نضع* رؤية استراتيجية إنمائية بالتعاون مع البرلمانات الأعضاء وحكوماتها في ما يتعلق بالقضاء على الفقر، على أن تتضمن الرؤية الموضوعة خططاً ذات مؤشرات قابلة للقياس والتقييم.

4. *تحثّ* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على مضاعفة جهودها لدعم أنشطة القضاء على الفقر وتشجيع حكوماتها على تسهيل تنفيذ سياسات فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛

5. *تحثّ* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على نشر الوعي بين الناس حول أهمية الاستهلاك والإنتاج الغذائي المستدام واتخاذ الخطوات الممكنة لضمان ذلك وتسخير جميع الجهود البرلمانية لسن القوانين التي تعمل من أجل الأمن الغذائي.

6. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اعتماد التشريعات اللازمة لتحقيق ما يلي:

أ) تحسين أنظمة سوق العمل،

ب) دعم القطاع غير الرسمي وزيادة مستوى الأمن فيه،

ج) إنشاء جمعيات ادخار وإقراض قانونية يمكن أن تساعد على الحدّ من الاعتماد على المقرضين،

د) تعزيز الزراعة الحديثة والمستدامة التي تسهم بشكل أساسي في الحدّ من الفقر في المناطق الحضرية والريفية،

هـ) تمكين الفقراء من تحسين ظروفهم المعيشية والمشاركة في صنع القرار الذي يؤثر على حياتهم،

و) المساعدة في تطوير البنية التحتية والخدمات في المناطق التي يعيش ويعمل فيها الفقراء، مع التركيز على توفير فرص أفضل للفقراء وخاصة الفتيات، مما سيسهم في زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة.

ز) تحسين التأهب للكوارث، والإغاثة في حالات الكوارث، فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي بعد الكوارث؛

7. *تؤكد* على ضرورة اعتماد استراتيجيات لتحسين نوعية الحياة، وتوفير مستويات أعلى من الرفاهية، من خلال وضع السياسات والقوانين اللازمة لإجبار المؤسسات على الامتثال للأنظمة البيئية؛ لدعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث

والابتكار على الصعيد المحلي، مع مراعاة الالتزامات التي أبرزها جدول أعمال القرن الـ21 (خطة التنمية المستدامة للعام 2030) ومؤتمر القمة العالمية لأهداف التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

8. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم الاستثمار في الزراعة المقاومة للمناخ واعتماد نهج موحد لمكافحة الجوع من خلال تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الموارد والأراضي والتقنيات؛

9. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة للتخفيف من حدة الفقر بما في ذلك توفير شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء والضعفاء؛

10. *توصي* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بدعم وتعزيز قدرات الحكومة والمجتمعات للاستعداد والاستجابة للجوع الحاد الناجم عن الكوارث، والتصدي له من خلال المجتمع القائم على التكيف؛

11. *تشجع* البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على اتخاذ إجراءات مشتركة لتنظيم حملات المعونة، على أساس طوعي بناءً على طلب من البرلمان العضو، للمساعدة في سياق التخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك تعزيز الإنتاج المحلي للغذاء من خلال المشاركة في التكنولوجيات الزراعية وبرامج التدريب؛

12. *تحثّ* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على إيلاء أهمية لتطوير ممارسات الزراعة المستدامة أثناء وضع السياسات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

13. *تدعو* إلى زيادة التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل تحسين الأمن الغذائي عن طريق تبادل المعلومات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، لا سيما في مجال التكنولوجيا الزراعية المستدامة؛

14. *تؤكد* على أهمية مشاركة المرأة ومساهمتها في القطاع الزراعي لتحسين الإنتاجية والأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛

15. *تؤكد* على الحاجة إلى تعزيز وتوسيع إمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات الملائمة التي تراعي مصالح الفقراء وتزيد من الإنتاجية، كما نؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير لتنشيط الاستثمار في الزراعة، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة، وكذلك في إدارة الموارد الطبيعية وبناء قدرات البلدان النامية.

16. *تشدد* على أنّ تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتوقفان أيضاً على قدرة البلدان واستعدادها لحشد الموارد المحلية بشكل فعال، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها بشكل فعال، وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بشروط متفق عليها بشكل متبادل؛

17. *تؤكد* على ضرورة قيام برلمانات الدول الآسيوية، في عملية الموافقة والتعافي من سياسات الاستجابة لجائحة كوفيد-19، بوضع مكافحة الفقر في صميم برامج وسياسات الاستجابة والتعافي، بحيث تقدم التعديلات التشريعية واعتماد المخصصات المالية التي تحقق هذا الهدف، ولضمان أن تكون برامج التعافي والاستجابة في مصلحة الفقراء، وفي محاولة لرفع

مستوى معيشتهم وتعزيز وصولهم إلى الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة المناسبة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل الأصغر؛

18. تؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية القصوى للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، ومعالجة مشكلة الفقر من جذورها والتحديات المرتبطة بها من خلال اعتماد استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتسقة على جميع المستويات، وألا تدخر الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية أي جهد في سبيل تخليص البشر من الظروف المهينة وغير الإنسانية للفقر المدقع، مع الأخذ في الاعتبار أن القضاء على الفقر هو فوق كل القضايا الأخرى للتنمية المستدامة في السنوات القادمة، لأنه أحد الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

19. *تطلب* من الأمين العام أن يطلب بدوره من البرلمانات الأعضاء إبداء آرائها بشأن الجهود المبذولة لتنفيذ هذا القرار، وتقديم تقاريرها قبل الاجتماع المقبل للجنة الدائمة للعام 2024.

الجمعية
البرلمانية
الآسيوية

SC-Economic/Draft Res/2023/05
17 أيار/مايو 2023
مملكة البحرين

مشروع قرار بشأن "دور برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نعترف بالوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد العام 2015 بعنوان "*تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030*"، المعتمدة في أيلول/ سبتمبر 2015؛

وإذ نشير إلى إعلان هانوي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال، الذي تمّ اعتماده في الجمعية العامة الـ 132، التي عقدت في هانوي، فيتنام، آذار/ مارس 2015 وغيرها من القرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمات البرلمانية الدولية؛

وإذ نؤكد من جديد قرارنا رقم 1/70 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2015، بعنوان "*تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030*"، وكذلك، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ عالمي ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية– بطريقة متوازنة ومتكاملة، والبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية والسعي لمعالجة أعمالها غير المكتملة.

وإذ نرحب بخارطة طريق بالي المعتمدة في المنتدى البرلماني العالمي الثالث للتنمية المستدامة في 5 أيلول/سبتمبر 2019 التي تضم توصيات استشرافية تمثل أبعاداً مختلفة في مواجهة تحديات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ نقتنع بأنّ أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وعالمية الطابع وقابلة للتطبيق عالمياً، مع التمسك بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، ومع مراعاة القدرات الوطنية ومستويات التنمية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية؛

وإذ نؤكد على أنّ الإرادة السياسية القوية وقيادة البرلمانات والحكومات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نؤكد على الحاجة إلى توافق في الآراء بين الحكومات والبرلمانات والشعوب للاعتراف بأهمية التنمية ولاسيما في

مجالات الصحة والتعليم والإسكان والأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية؛

وإذ نؤكد على ضرورة أن تتصدى الدول الأعضاء لمخاطر التدهور البيئي التي يجب التغلب عليها، من دون التخلي عن احتياجات التنمية الاقتصادية، والتأكيد على البعد البيئي لفلسفة التنمية المستدامة، ومضمونها؛

وإذ نلاحظ التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان في تعزيز جاهزيتها للشراكة بين القطاعين العام والخاص وقدراتها المؤسساتية من خلال سن التشريعات وإنشاء وحدات شراكة بين القطاعين العام والخاص في الإدارات الحكومية ذات الصلة؛

وإذ نرحب بإنشاء لجنة خاصة بأهداف التنمية المستدامة في بعض البرلمانات الآسيوية باعتبارها أفضل الممارسات لمتابعة أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؛

وإذ نأخذ في الاعتبار أن التفشي غير المسبوق لجائحة كوفيد-19، والآثار الكارثية التي أحدثتها في جميع أنحاء العالم، جعلت تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة، بالنظر إلى أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الناجمة عن الجائحة قد أضعفت الجهود المبذولة على مستوى القارة الآسيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فإن معظم الحكومات الآسيوية وحدها لن تكون قادرة على عكس هذا التأثير، الأمر الذي يتطلب توحيد جهودها وحشد مواردها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نلاحظ أنه على مدار ثلاثين عاماً، حققت معدلات التنمية البشرية مكاسب عاماً بعد عام على مستوى عالمي متوسط، لكن الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على مستويات الصحة والتعليم والدخل قد غيّر هذا الاتجاه المستمر من المكاسب بل وعكسها في العديد من البلدان الآسيوية، في حين أن العديد من البلدان تشهد انخفاضاً كبيراً في مجالات التنمية البشرية الأساسية، في أكبر انخفاض تم تسجيله على الإطلاق،

لذلك فإننا:

1. نعيد التزامنا بخطة التنمية المستدامة للعام 2030، وهي الوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة التي اعتمدت أهداف التنمية المستدامة كإطار عمل جديد للتنمية للفترة 2015-2030. مرفق طيه قائمة أهداف التنمية المستدامة؛
2. نحثّ البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم الدبلوماسية البرلمانية كأداة لتحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، وأولويات الجمعية البرلمانية الآسيوية بما في ذلك حماية البيئة والقضاء على الفقر والمياه وحماية سلامة سوق الطاقة في آسيا والنمو الاقتصادي للدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية؛

3. ندعو الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لمراجعة وتقييم الفرص والفجوات التشريعية ولإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية على أساس مستدام؛

4. ندعو البرلمانات الأعضاء إلى وضع استراتيجيات لدعم الجهود الحكومية في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وكيفية التوسع في استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح؛

5. نقرر المشاركة النشطة في دمج أهداف التنمية المستدامة في برامج التنمية الوطنية وصياغة السياسات الوطنية لدعم تعميم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك، إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال استحدام اللغات الوطنية، والمحلية؛

6. ندعو أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية لإشراك جميع الجهات الفاعلة في اعتبارات التنمية المستدامة لضمان الشفافية والمساءلة في عملية التنفيذ؛

7. نشجع البرلمانات الآسيوية على المساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إنشاء الآليات المناسبة لرصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 على المستوى الوطني؛

8. ندعو المؤسسات المالية الدولية وأعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى توفير موارد كافية في الموازنة واعتماد تشريعات ذات صلة بدعم ورصد التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة؛

9. نعقد العزم على تعزيز دور البرلمانات الوطنية في مناصرة أهداف التنمية المستدامة حتى يفهم الناس أنّ أهداف التنمية المستدامة ذات صلة بحياتهم؛

10. نطلب من اللجان الدائمة للجمعية البرلمانية الآسيوية مناقشة قضايا أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل لجانهم بطريقة شاملة؛

11. نعترف بدور البرلمانات في القطاع الخاص، من خلال تعزيز سياسات الإنفاق الوطنية، ومن خلال الأدوار التنظيمية للبرلمان، ولاسيما في ما يتعلق بمناقشة واعتماد الموازنات والحسابات الختامية، وإقرار قوانين الاستثمار، وتوفير الحوافز والأوراق المالية الكافية لنمو القطاع الخاص.

12. نؤكد على أهمية تطوير البيانات والمؤشرات لإنشاء آلية متابعة مناسبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى تعزيز القدرات الإحصائية لجميع البلدان لدعم التقدم؛

13. ندعو البرلمانات إلى المساهمة، من خلال أدوارها، في إبراز الأولوية لتعزيز الزراعة المستدامة كأمن غذائي، والتي ستشكل القضية الأكثر إلحاحاً لأهداف التنمية المستدامة في المستقبل؛

14. *نحثّ* الحكومات الآسيوية على الانخراط في شراكات ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف من أجل إنشاء البنى التحتية ومشاريع التنمية المستدامة، باستخدام الصناديق الحكومية والصناديق السيادية؛

15. *نعمم* ونتبادل الخبرات والإجراءات والتدابير التي تمثل نماذج ناجحة في مجال التنمية المستدامة بين جميع أعضاء الجمعية للاستفادة منها وتكرارها والبناء عليها والاسترشاد بها؛

16. *ندعو* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والتكامل لتعزيز الترابط الإقليمي في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

17. *ندعو* البلدان الآسيوية إلى اعتماد استجابة منسقة وشاملة متعددة الأطراف في مواجهة جائحة كوفيد-19 تعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى المسار الصحيح؛ تحت القيادة والبصيرة والابتكار والتمويل المناسب والمنسق والمتسق، والتعاون بين جميع الحكومات والجهات المعنية، وبمشاركة هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والإقليمية ذات الصلة، مع التأكيد على مبدأ الشراكة والملكية الآسيوية المشتركة.

18. *نطلب* من جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية الإبلاغ عن إنجازاتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى أمانة الجمعية البرلمانية الآسيوية من أجل توفير معلومات لمواصلة مناقشتها في اللجنة الدائمة المقبلة للاقتصاد والتنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة

الهدف رقم 1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الهدف رقم 2	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف رقم 3	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار
الهدف رقم 4	ضمان التعليم الجيد والشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم للجميع مدى الحياة
الهدف رقم 5	تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية) وتمكين جميع النساء والفتيات
الهدف رقم 6	التأكّد من توافر الإدارة واستدامتها للمياه والصرف الصحي للجميع
الهدف رقم 7	ضمان الوصول إلى الطاقة الميسورة والموثوقة والمستدامة والحديثة للجميع
الهدف رقم 8	تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف رقم 9	بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار
الهدف رقم 10	تقليل عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف رقم 11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة
الهدف رقم 12	ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
الهدف رقم 13	اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره*
الهدف رقم 14	الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة
الهدف رقم 15	حماية واستعادة وتشجيع الاستخدام المستدام للنظم البيئية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوّع البيولوجي
الهدف رقم 16	تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية تحقيق العدالة للجميع وبناء مؤسسة فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.
الهدف رقم 17	تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

* الاعتراف بأنّ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ

مشروع قرار بشأن المياه والصرف الصحي في آسيا للجميع

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نسلم بالوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد العام 2015 بعنوان "*تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030*"، المعتمدة في أيلول/ سبتمبر 2015؛

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/64/292) المعتمد في 28 تموز/ يوليو 2010، والذي اعترف رسمياً بالمياه والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (A/HRC/RES/18/1) المعتمد في 28 أيلول/ سبتمبر 2011، وإذ نقرّ بأنّ الحق في المياه والصرف الصحي جزء من الحق في مستوى معيشي لائق؛

وإذ نرحب بالهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام للجميع، بما في ذلك الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب، والإدارة المستدامة للموارد المائية ومعالجة مياه الصرف الصحي؛

وإذ نؤكد على أن تحقيق الهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة يجب أن يستند إلى ركيزة أساسية، وهي أن الإدارة المستدامة للمياه تتجاوز مجرد إمدادات المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي (الهدفان 6-1 و6-2) وتمتد إلى معالجة النطاق الأوسع لسياق المياه مثل جودة المياه، وإدارة المياه العادمة، وندرة المياه، وكفاءة استخدامها، وإدارة موارد المياه، وحماية واستعادة النظم البيئية المرتبطة بالمياه؛

وإذ نؤكد أن أحد أهداف التنمية المستدامة هو أيضاً ضمان حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي الملائمة ووضع حد لكل ما يؤدي إلى تلوث المياه وانتشار الأمراض التي تؤدي إلى مئات الآلاف من الوفيات بسبب الشرب غير المأمون للمياه أو نتيجة لسوء خدمات الصرف الصحي التي تؤثر على الصحة العامة؛

وإذ نلاحظ باهتمام الالتزامات والمبادرات ذات الصلة التي تعزز حقّ الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، بما في إعلان دلهي، المعتمد في مؤتمر جنوب آسيا الثالث بشأن الصرف الصحي في العام 2008، والوثيقة الختامية لشرم الشيخ، المعتمدة في مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز في العام 2009، وإعلان كولومبو، المعتمد في مؤتمر جنوب آسيا الرابع المعني بالصرف الصحي في العام 2011؛

وإذ يساورنا قلق عميق من أن ما يقرب من مليار شخص في جميع أنحاء آسيا قد يواجهون نقصاً حاداً في المياه بحلول العام 2050، مما قد يؤدي إلى نزاعات على موارد المياه؛

وإذ نشدد على ضرورة تركيز الحكومات الآسيوية في سياساتها الوطنية على قضايا المياه والصرف الصحي والمساهمة في الجهود الدولية لحلّ هذه القضايا؛

لذلك فإننا،

1. *نرحب* بإدراج موضوع المياه والصرف الصحي في خطة التنمية لما بعد العام 2015 وبقبول الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي؛
2. *ننظر* في دور البرلمانيين الحاسم في تنفيذ نهج حقوق الإنسان في مجال المياه والصرف الصحي في آسيا، بما في ذلك على وجه الخصوص اعتماد تدابير تشريعية في تنفيذ التزاماتهم في مجال بحقوق الإنسان؛
3. *نؤكد من جديد* على أن الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الهدف رقم 6، وتشجع على اتخاذ خطوات على الصعيد الوطني ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما الاقتصادية والتقنية، من أجل الصرف الصحي بجميع الوسائل المناسبة؛
4. *نطلب* من البرلمانات الأعضاء حثّ حكوماتها على التعاون مع مناطقهم لمعالجة استخدام المياه، وإجراء دراسة متعمقة لأسباب تحديات المياه وتقديم الحلول والاستراتيجيات المناسبة للتغلب على هذا التحدي؛
5. *نشجع* الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على اتخاذ خطوات لضمان التمويل وفقاً للموارد المتاحة لتوفير المياه والصرف الصحي بأسعار معقولة، ووضع مؤشرات وآليات لجمع البيانات بشأن التمويل، لرصد التقدم وتحديد أوجه القصور؛
6. *نشجع* التخطيط والإدارة[1] المتكاملين لموارد المياه للحد من ندرة موارد المياه العذبة وتلوثها على نطاق واسع في العديد من المناطق وإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية والحفاظ على النظم الإيكولوجية في تطوير واستخدام موارد المياه؛
7. *نحثّ* البرلمانيين في الجمعية البرلمانية الآسيوية على المشاركة بقوة مع الأقسام التنفيذية للتصدي لآثار تغير المناخ التي قد تظهر على شكل ندرة في المياه والفيضانات في مختلف المناطق الجغرافية؛

[1] التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد المياه (IWRM): حددت الشراكة العالمية للمياه (GWP) الإدارة المتكاملة لموارد المياه بأنها "عملية تعزيز التنمية والإدارة المنسقّين لموارد المياه والأراضي والموارد ذات الصلة، من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الناتج بطريقة منصة من دون المساس بأسباب بقاء النظم الإيكولوجية الحيوية"

8. *نشجع* أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية دعم عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في آسيا وتبادل الممارسات الجيدة لتخصيص المياه بكفاءة بين القطاعات؛

9. *نؤكد* على الدور الهام للتعاون الدولي الذي تقدمه الأمم المتحدة، وشركاء التنمية الدوليون، وكذلك الوكالات المانحة، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحث الشركاء في التنمية على مواءمة استراتيجياتهم مع المبادرات والخطط الوطنية لأعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية المعنيين بمياه الشرب المأمونة والصرف الصحي؛

10. *نعتمد* برامج توعية من قبل برلمانات الدول الأعضاء لتعريف مواطنيها بمشكلة ندرة المياه من أجل الحدّ من الإسراف، ومنع التلوث أو الهدر، وقصر استخدامها على الاحتياجات البشرية الضرورية دون أي استخدامات أخرى.

11. *نطلب* من الأمين العام تقديم تقرير عن الإنجازات التي حققتها البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن هذا القرار، إلى اللجنة الدائمة التالية المعنية بالتنمية المستدامة.

12. *نروّج* لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "المياه من أجل التنمية المستدامة"، للفترة 2018-2028 الذي عقد في نيويورك في 22-24 آذار/مارس 2023، وكذلك، نتائج تسريع الإجراءات المتعلقة بالأهداف والغايات المتفق عليها دولياً والمتعلقة بالمياه، بما في ذلك تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

الجمعية
البرلمانية
الآسيوية

SC-Economic/Draft Res/2023/07
17 أيار/مايو 2023
مملكة البحرين

مشروع قرار بشأن المبادرة المالية الآسيوية المتعلقة بالمناخ

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بها، واتفاق باريس المتعلق بالتزامات البلدان المتقدمة بتوفير الموارد المالية للبلدان النامية بشأن التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه؛

وإذ نشير إلى القرارات التي اتخذها الفريق العامل المعني بالتمويل الأخضر (19 نيسان/ أبريل 2019، ناريان مار، روسيا)، واللجنة الدائمة للاقتصاد، والتنمية المستدامة (26 حزيران/ يونيو 2018، بيسوري، قبرص)؛

وإذ ندعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف رقم 17 بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، التي اعتمدها قادة الدول في أيلول/ سبتمبر 2015 من أجل مستقبل أكثر ازدهاراً، وذلك من خلال التحرك نحو الازدهار وزيادة الرفاهية العامة وحماية الكوكب، ووفقاً لقرارات اللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية الآسيوية المعنية بالاقتصاد، والتنمية المستدامة في الإعلان، الذي تم اعتماده في أنطاليا في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2019، بشأن الموافقة على خارطة طريق تنص على تدابير لتحفيز التمويل المستدام، وإنشاء سوق طاقة آسيوي مشترك، فضلاً عن دور برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نوافق على جدول أعمال التنمية المستدامة للفترة حتى العام 2030، وعلى الوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة، حيث قبلت أهداف التنمية المستدامة إطار التنمية الجديد للفترة 2015-2030 وإذ نقتنع بأن أهداف التنمية المستدامة عالمية بطبيعتها وقابلة للتطبيق عالمياً، مع مراعاة القدرات والأولويات الوطنية المختلفة؛

وإذ نلاحظ الدور الهام الذي تؤديه آسيا في انتعاش الاقتصاد العالمي وزيادة تطويره في مرحلة ما بعد الأزمة، وكذلك الدور الرئيس للجودة البيئية في التنمية المستدامة وتلبية احتياجات سكان العالم المتزايدين، ولا سيما البلدان الآسيوية،

وإذ نسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة وداعمة حسب الاقتضاء،

وإذ نؤكد على الحاجة إلى ضمان عمليات تحول عادلة ومتوازنة ومستدامة للطاقة مع الاحترام الواجب للمصالح والأولويات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية؛

وإذ نشدد على أهمية تمويل الجهود الرامية إلى الحد من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ؛

وإذ نعترف بالمشكلة الحرجة لتغير المناخ والحاجة إلى تمويل واسع النطاق لتدابير التخفيف من الآثار الضارة للنشاط الاقتصادي البشري على البيئة، فضلاً عن الإجراءات المشتركة للحد من بصمة الكربون لأنظمة الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية، مع تقديم دعم في الوقت المناسب، ومالي مستدام، وقائم على بناء القدرات، وتقني من البلدان المتقدمة، بما في ذلك عن طريق تعزيز تدابير التكيف؛

وإذ نؤكد على أهمية الموارد الطبيعية، والحاجة إلى استراتيجية طويلة الأجل لمكافحة الجفاف والعواصف الرملية والترابية وحرائق الغابات وتلوث الهواء والتصحر وتدهور الأراضي وتدهور النباتات والحيوانات البحرية، وتشجيع زيادة الاستثمار في البنى التحتية مع تلبية المتطلبات البيئية المتزايدة،

وإذ ندرك أهمية تبادل المعلومات حول القضايا البيئية فيما بين البلدان الآسيوية مع الأخذ في الاعتبار مختلف الظروف، ومستويات التنمية في البلدان؛

وإذ نؤكد على دور البرلمانات في تشجيع حكوماتها على وضع خطط واستراتيجيات للاقتصاد المستدام من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030،

لذلك فإننا،

1. نعلن عن إنشاء المبادرة المالية المناخية الآسيوية التي تجمع بين المبادئ والنهج والنوايا والإجراءات المشتركة بين جميع البلدان عبر الجمعية البرلمانية الآسيوية في ما يتعلق بتمويل النمو المستدام في آسيا،
2. ندعو لتوحيد جهود الدول والشركات والمستثمرين المؤسساتيين لتطوير وإطلاق البرامج والآليات والأدوات المالية التي تعزز نمو التمويل البيئي من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، ومناقشةالآليات والأدوات التي تعزز نمو التمويل البيئي والمتعلق بالمناخ في الوقت المناسب، والملائم، والقائم على المنح، والميّسر، من أجل الحد من الأضرار البيئية المتراكمة ومنع التلوث البيئي وتقليل التأثير البشري على صحة الإنسان ومناخ الكوكب.
3. *نقدم الدعم* المستمر لبرنامج البحوث والتحليلات المتعمقة لتأثير الموارد الطبيعية الآسيوية التي تمتص وتعوض الآثار الضارة للأنشطة الاقتصادية البشرية على البيئة والمناخ على المستوى العالمي؛
4. *نوصي* بأخذ الإمكانات التعويضية للموارد الطبيعية الآسيوي في الحسبان على المستوى العالمي، كجزء من تدابير الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والمساهمة في الحد من التأثير الضار على المناخ والبيئة لنتائج الإجراءات التي تتخذها بلدان الجمعية البرلمانية الآسيوية، بما في ذلك تحسين كفاءة الطاقة في الاقتصادات، وتشجيع إعادة التحريج، وزيادة حصة التكنولوجيات المستدامة في الاقتصاد، وتطوير الأدوات المالية المستدامة، بما في ذلك

الأشكال الانتقالية من خلال توفير التمويل والتكنولوجيا والمساعدة في بناء القدرات للبلدان النامية، بطريقة لا تؤثر على استدامة الديون للبلدان النامية، بشكل عكسي؛

5. *ندعو* إلى تنظيم دراسة لأفضل الممارسات وتبادل الخبرات بين بلدان الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن شروط تمويل التنمية المستدامة، ووضع برامج لدعم وتحفيز إصدار وتداول الأدوات المالية المستدامة؛

6. *نوصي أيضاً* حكومات الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بالنظر في إمكانية إنشاء مؤسسة دائمة لتعزيز تنفيذ المبادرة المالية الآسيوية المتعلقة بالمناخ على أساس اتفاقية حكومية دولية.

Draft Resolutions of the Standing Committee on Economic and Sustainable Development

1. Draft Resolution on the Establishment of an Asian Energy Market

2. Draft Resolution on Environmental Issue

3. Draft Resolution on Financial Affairs: Ensuring Efforts for Economic Growth

4. Draft Resolution on Poverty Eradication

5. Draft Resolution on “The Role of APA Parliaments in Supporting the Implementation of the Sustainable Development Goals”

6. Draft Resolution on Water and Sanitation in Asia for All

7. Draft Resolution on Asian Climate Financial Initiative

Draft Resolution on the Establishment of an Asian Energy Market

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling the United Nations' 17 sustainable development goals (SDGs) adopted by world leaders in September 2015 for a more prosperous future, and that is through the promotion of prosperity, increase of social welfare, and protection of the planet;

Calling upon Asian parliaments to fulfill their respective commitments on reducing the adverse effects of climate change taking into account the principles of equity, common but differentiated responsibilities and respective capabilities in the light of different national circumstances, to adopt effective policies to improve the use of natural resources in Asia and to promote economic growth;

Suggesting the establishment of clean energy markets that will enable Asian countries make optimal utilization of their natural resources and export the surplus to other Asian countries;

Stressing on the importance of protecting and developing this important sector which plays an integral role in the prosperity of Asian societies;

Believing that an Asian Energy Market will contribute in creating energy production projects, in particular renewable energy projects, which will provide for investment partnership opportunities for the establishment of alternative energy projects between the public and private sector, and among countries of the Asian continent;

Aiming to achieve economic growth, and reduce poverty through job creation and the creation of partnerships among Asian countries;

Supporting the efforts to reduce the use of fossil fuels gradually in a way that does not harm their economic growth as they produce greenhouse emissions, and the creation of competitive markets for sustainable and low-emission energy according to national circumstances, needs and priorities;

Realizing that the outbreak of the Covid-19 pandemic has impeded local efforts in many countries of the continent to fulfill previously made climate commitments, such as postponing important climate initiatives, suspending programs to "reduce carbon emissions", and extending deadlines granted to companies to meet environmental standards Postponing tenders to build several renewable energy projects;

Stressing the importance of joint efforts by Asian countries to provide energy at reasonable prices for the Asian energy market;

We therefore,

1. **Call for** the liberalization of production and service in the energy sector in Asia, in order to support the international measures for combating climate change, and to move forward in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) of the United Nations for the year 2030;

2. **Encourage** cooperation among Asian countries to achieve the SDG's by establishing a competitive Energy Market, and coordinate between the government and private sectors in a bid to create partnerships that supports the promotion of economic prosperity in Asia;

3. **Support** the sustainable development, in a comprehensive manner and promote the investment in infrastructure and the use of technology that helps in improving alternative energy resources and address climate change;

4. **Call also** for emphasizing the importance of renewable and low-emission energy and energy efficiency in achieving sustainable development and the protection of environment by the use of environment-friendly substances for future generations;

5. **Welcome** the assistance provided for the least developed Asian countries in the use of alternative energy, in technology transfer and development, as well as in the optimal utilization of their natural resources, this can only be realized by achieving the optimal use of clean natural energy resources and exporting the surplus to other Asian countries in order to improve their economy and create a sustainable work environment;

6. **Call on** the parliaments of Asian countries to take into account, when adopting response and recovery policies from the Covid-19 pandemic, as well as when developing legislation and approving governmental budgets for this purpose, to ensure the achievement of a sustainable and comprehensive recovery from the pandemic in which energy transformation is at the heart of its concerns;

7. **Urge** member parliaments on the importance of legislation and enactment of laws of renewable energy to activate the role of Asian parliaments in the future of renewable energy.

Draft Resolution on Environmental Issues

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling the UNFCCC and its Paris Agreement, the United Nations Climate Action Summit in September 2019, the Climate Aspiration Summit in December 2020, and the Climate Adaptation Summit in January 2021;

Recalling APA Resolution on Environmental Issues, Global Warming, Climate Change, and Planting Billions of Trees Throughout Asia (APA/Res/2015/07) adopted at the 8th APA Plenary in Phnom Penh, Cambodia, December 2015, the Paris Agreement and other relevant APA resolutions;

Welcoming the Report of the APA Secretary-General on Environmental Issues, Global Warming, and Planting Billions of Trees throughout Asia, contained in document SG/Rep/2016/03-2 dated 20 July 2016;

Adhering to the important role of environment in the sustainable development and meeting needs of increasing world population particularly developing countries of Asia which are facing adverse consequences of climate change;

Recognizing the need to pursue the sustainable development with its three pillars namely the economic growth, social development and environmental protection in a balanced and mutually supportive manner;

Highlighting the link between sustainable development and other relevant ongoing processes such as that the implementation of the –United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) the Kyoto Protocol, the Paris agreement, the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework, the Convention on Biological Diversity, United Nations Convention to Combat Desertification in Those Countries Experiencing Serious Drought and/or Desertification, Particularly in Africa, and the outcome of the International Conference on Financing for Development among others is linked with global sustainable development agenda;

Recalling the preambular paragraph in the Paris Agreement that recognizes that sustainable lifestyles and sustainable patterns of consumption and production, with developed country Parties taking the lead, play an important role in addressing climate change;

Reiterating the importance of transition to sustainable lifestyles and sustainable patterns of consumption and production efforts to address climate change, as noted in the Sharm el-Sheikh Implementation Plan from the 27th Conference of Parties to the UNFCCC in November 2022;

Emphasizing the natural capital such as forests, biodiversity, freshwater, and coastal and marine ecosystems as being essential to making "green economies" a reality; and we shall maintain and protect these capitals from any threats that might harm it or any of its elements;

Recognizing that climate change represents an urgent and potentially irreversible threat to human societies and the planet and thus requires the widest possible cooperation by all countries, and their participation in an effective and appropriate international response, with a view to accelerating the mitigation and adaptation efforts as well as accelerating provision of Means of Implementation including finance mobilization from developed to developing countries (MOI);

Underlining the necessity of a comprehensive and long-term strategy to combat drought, forest fires , air pollution, sand and dust storms, desertification land degradation and marine life deterioration, thus improving the living conditions of the people living in arid, semi-arid and coastal areas;

Warning that the establishment of many and various economic projects exhausts the environment, whether through the use of non-renewable resource or through the waste or pollution caused by these projects. Therefore, sustainable development takes into account the safety of the environment and gives equal and parallel attention to environmental conditions together with other economic and social conditions. As well as that, environmental protection and balanced use of natural resources are an integral part of the sustainable development process, as it is one of the seventeen goals of sustainable development;

Recognizing the significance of exchanging information on environmental issues among Asian countries and transfer of environmentally sound technologies, in particular scientific, capacity building and technical assistance, from those states with high capabilities in the area of sustainable development to less developed countries in Asia;

Recognizing the urgent need to enhance the provision of finance, technology and capacity-building support by developed country Parties, in a scaled up, easily accessible, adequate, new, additional and predictable manner, to enable 2023 climate action by developing country Parties, and we urge developed countries to honor their unfulfilled climate finance obligations, and to commit to their new collective quantified goal that goes well beyond the floor of USD 100 billion per year;

Encouraging Asian parliaments of the countries which supported the Doha amendment to the Kyoto Protocol to speed up their acceptance of the second commitment period of the Kyoto Protocol, in order to provide further momentum for global climate action for the years leading up to 2023;

Calling up on developed countries and international institutions to assist Asian developing countries, in their efforts to deal with negative consequences of environmental degradation effectively and *reiterating* the importance of devising a proper mechanism for unimpeded technology transfer and financing from developed to developing countries;

Emphasizing that substantive involvement of APA in exchange of views among Member Parliaments on climate-related issues and striving for bringing as much coordination and collaboration as possible with a view to serving and improving the common regional interest of Asia is a compelling imperative;

Acknowledging the role of civil society, NGOs, policy think tanks, business and academia in the protection of environment through their inputs to the environmental policy formulation as well as implementation at the local, national and regional levels;

Emphasizing the importance of cooperation among Member Parliaments with regard to efforts to combat drought, desertification, land degradation, sand and dust storms, forest fires, air and water pollution, and non-biodegradable marine debris;

Recognizing the success by Rio+20 United Nations Conference on Sustainable Development (UNCSD) in raising global awareness and international collaboration in the economic and environmental fields and the promotion of transparency;

Recalling the role of United Nations Environment Program (UNEP) in strengthening and building national and regional capacity to promote sustainable management of the environment and in the implementation of programs that take into account environmental considerations**;**

Highlighting the need to uphold and promote regional and international cooperation and to eliminate unilateral measures and green barriers, with adequate provision of means implementation and support by developed countries in order to mobilize stronger and more ambitious actions in mitigation and adaptation efforts by all Parties and non-Party stakeholders, including civil society, the private sector, academia, financial institutions, cities and other sub-national authorities, local communities and indigenous peoples, as applicable;

Stressing that all parties as well as all the stakeholders, including the business sectors should preserve and conserve environment and that any ecological and environmental damage should be examined, according to parties' respective laws and regulations and reflecting the principle of common but differentiated responsibilities and respective capabilities, in the light of different national circumstances;

Stressing the central role of the UN Framework Convention on Climate Change and the Paris Agreement in providing collective international response to the challenges of global climate change;

Realizing that although global emissions have decreased by about 6% during the first months of the outbreak of the Covid-19 pandemic, in order to serve the sustainable development goals related to climate change, the economic and industrial downturn resulting from the outbreak of the pandemic is not a substitute for sustainable climate action that enables economies to growth and job creation, simultaneously addressing climate issues and environmental protection;

Emphasizing the role of parliaments in encouraging their governments to develop action plans and strategies in terms of developing solutions to environmental issues and supporting sustainable development goals in order to ensure greater transparency and accountability at both the national and the global levels;

Bearing in mind importance of encouraging parliaments to call on their governments to consider and give positive consideration on international resolutions established to protect the environment, and to confront climate changes and support the action plan to achieve the goals of sustainable development;

Emphasizing the importance of investing in scientific research and studies that would provide science-based evidence for decision-making processes solutions to address environmental issues, and the importance of investing in modern technology and innovation to reduce negative environmental impact and support sustainable development goals;

We therefore,

1. **Take into** account the adoption of Paris Agreement at the 21st session of the Conference of the Parties of UNFCCC in December 2015;

2. **Welcome** the adoption of the Paris Agreement Work Programme (PAWP) at the 24th session of the Conference of the Parties to the UNFCCC in December 2018 for operationalization of the Paris Agreement, 2015; We also welcome the decisions of the Climate Ambition Summit in December 2020 and the Climate Adaptation Summit in January 2021;

3. **Invite** Member**s** of APA parliaments to be mindful of the human right to a clean, healthy and sustainable environment according to the UNGA76 the right to development and an ecologically-balanced environment;

4. **Calls upon** APA Member countries to consider taking steps, as suitable as per local circumstances, towards promotion of awareness and incentivizing adoption of sustainable lifestyles and sustainable patterns of consumption;

5. **Urge** Member Parliaments to modify, or enact, laws according to their respective priorities needs and circumstances to enforce effective protection of natural habitats and environment, as well as people, threatened by environmental deterioration; Support the goals of sustainable development more effectively with regard to environmental issues through the adoption of appropriate legislation for this purpose;

6. **Call upon** all Member Parliaments to promote the efficiency and effectiveness of targeted development programs through coordination with, inter alia, agencies within the UN Development System, especially UNDP efforts;

7. **Call upon** APA Member countries to take more concrete steps for public awareness concerning environmental protection and facilitating implementation of a global-scale system of interconnected collective and national efforts to mitigate and adapt to negative anthropogenic impact on climate and to adapt to the adverse

impacts of climate change with a view to achieving sustainable development;

8. **Urge** APA Parliaments to support Sustainable Development Goals more actively with regard to environmental issues by adopting appropriate legislations;

9. **Call on** APA member countries to uphold rule of law on environmental issues and to share good practices on that matter;

10. **Invite** the APA Member Parliaments to proceed with legislation and other legal actions deemed appropriate and instrumental in encouraging the governments to formulate and implement legislations, policies and measures with regard to the following:

    - Integrating climate policies in broader development policies with a view to making implementation easier and overcoming barriers as appropriate;

    - Financing and encouraging R&D for low carbon or cleaner technologies with a view to stimulating technological advances, reduce costs, and enable progress toward stabilization;

    - Legalizing the necessity of observing the Environment Impact Assessment (EIA) as a step towards bringing a balance between the three pillars of sustainable development namely: economic growth, social development and environmental protection;

    - Encouraging the maximum possible interaction, coordination, integrity and solidarity among Asian delegations with a view to providing for a collective wisdom and support by Asia as their common interests which in turn shall strengthen Asian cooperation, partnership and regionalism and contribute to the cause of an Asian integration;

    - Interacting with and make collective attempts with other Asian States Parties for pushing the environmental priorities and urgencies of Asia as well as the ways to remove the barriers which hampers unimpeded access to financial support within the agenda of financial and technological mechanisms of environment related instruments such as Global Environmental Facility(GEF) and Green Climate Fund (GCF), those operating within UNEP and the established technological and financial mechanisms in Durban in 2011;

11. **Invite** APA Member Parliaments to exchange experiences and best practices on environmental issues and provide, data and information concerning issues related to sustainable development, climate change and other major environment related issues to the Secretariat to be compiled in a database for the reference and use by all Member Parliaments;

12. **Invite** also APA Member Parliaments who are in a position to do so, to provide means of implementation including finances, technology development and transfer, and capacity building support to APA members in their efforts to combat climate change and drought, desertification, land degradation, sand and

dust storms forest fires, and air and water pollution and non-biodegradable marine debris;

13. **Call on** APA Member Parliament to urge their respective governments to implement projects and programs in line with their actions/measures as mentioned in their Nationally Determined Contributions (NDCs); in line with the Paris Agreement as appropriate; and intensifying qualitative environmental campaigns with the development of preventive and remedial environmental plans;

14. **Urge** APA Member Parliaments to support the objectives of the Paris Agreement on mitigation, adaptation, loss and damage, finance support, technology transfer and capacity building, in line with international commitment in response to climate change as appropriate;

15. **Recommend** action be taken by the Green Climate Fund (GCF) within existing framework to assist the Asian region and especially its developing nations through an unimpeded access to its financial resources on the basis of equity common but differentiated responsibilities and respective capabilities, in their climate change mitigation and adaptation efforts and the protection of natural resources;

16. **Call upon** APA to expand partnership with countries and partners outside the region, particularly the European Union, to exchange information on climate change, and natural disasters, mobilized financial resources to invest in project related to clean and energy saving technologies, and establish a research center in Asia to provide aid to the developing Asian countries in support for national policy programs with regards to sustainable Information and Communication Technology (ICT);

17. **Recommend** APA Members taking into account the role and contributions of Asian and Pacific Center for the Development of Disaster Information Management (APDIM), a regional institution of the UNESCAP to deliberate a mechanism for an Asia wide response in times of natural disasters and calamities to provide timely aid and rescue to those in need of help;

18. **Call on** the parliaments of Asian countries to make among the priorities of the response and recovery programs from the Covid-19 pandemic to inject the required investments to accelerate low emission economies, the shift to economic patterns that are less harmful to the environment, the expansion of green economy and the recycling economy, renewable, low-emission and sustainable energy sources, and the application of measures in fulfillment of the Paris Agreement;

19. **Request** APA Member Parliaments who are in a position to do so to offer advice and support to the other members on how to acquire and effectively utilize the tools to combat economic shocks resulting from climate change, such as damage to property and infrastructure, lost productivity, and coping costs through the preparation of sustainable policies pertaining to disaster preparation programs with special attention given to the needs of the rural population; rain water harvesting; green roofs; river embankment strengthening; food silos; science based methodologies and programs to combat dust and sand storms; early warning

systems; and information and communication technology to facilitate information sharing;

20. **Request** the Secretary General to seek views of APA Member Parliaments on the implementation of the present resolution and report there on to the next session of the Standing-Committee 2024.

Draft Resolution on Financial Affairs: Ensuring Efforts for Economic Growth

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA resolution on Ramification of International Financial Crisis for the Economies of Countries of APA Member Parliaments, APA/Res/2015/13 and other relevant APA resolutions;

Expressing concern on repercussions of the sovereign defaults and financial markets volatility to the economic growth in APA countries;

Also Expressing concern on the adverse impact of the continuing fragility of the global economy, the slow pace of the restoration of global growth and trade, the unilateral coercive measures and unlawful economic restrictions, and the increasing systemic risks that threaten financial stability;

Noting that a social order based on justice and equality is of critical importance to accelerate social and economic progress everywhere, help in achieving international peace and harmony;

Appreciating the measures that have already been taken by Asian Parliaments and their governments to contain the negative impacts of economic crisis in their economies, and expect them to take further steps to stimulate their respective economies;

Noting that the economic growth in many Asian Economies has not been shared equally in the society whereby the Gini Coefficient, as reported by the Asian Development Bank, has grown significantly over the past decades and that regional cooperation which have already existed in Asia could serve as a platform for enhancing cooperation among sub regional economic organizations that would improve welfare for all in Asia;

Noting that peace and stability in the region is an important contributor to economic growth while occupation, violence and political instability act as inhibitors for economic development and that maintaining regional collaboration on political stability is crucial;

Recognizing also the necessity to effectively reform the current global financial architecture so as to achieve a more balanced world economic and financial order and giving increasing voice to developing countries in global financial institutions;

Encouraging parliaments to adopt policies through enactment of law and legislations, their legislative and scrutiny roles aiming to enhance the small and medium enterprises (SMEs) and the role of the private sector and increasing its contribution to economic integration, in order to

create the appropriate job and jobs opportunities to achieve a comprehensive economic development on human and financial levels in Asia;

Emphasizing that the international financial system should bolster sustainable, inclusive and sustained economic growth, sustainable development and job creation, promote financial inclusion and support efforts to eradicate poverty in all its forms and dimensions, including extreme poverty and hunger, in particular in developing countries, while allowing for the coherent mobilization of all sources of financing for development;

Recognizing that a sustainable and inclusive development and economic growth are achieved when all nations equally enjoy opportunities to thrive and prosper and when no State seizes such opportunity to the detriment of the others;

Also Emphasizing on the role of the private sector by influencing national expenditure policies through the roles of parliaments, particularly with regard to discussions and approval of budgets and financial accounts, as well as the adoption of investment laws and the provision of incentives and guarantees for private sector growth;

We therefore,

1. **Call upon** Asian governments to adopt policy approaches to develop a comprehensive and innovative growth strategies needed to sustain a resilient, balanced, sustainable and inclusive economic growth as necessary means to create decent jobs and reduce inequalities to promote the formation of a regional SME's network;

2. **Urge** Member Parliaments to remove all obstacles to socio-economic progress and all forms of discriminations;

3. **Call upon** APA Parliaments to ensure, respect for the dignity and value of all human beings and ensure adherence to human rights particularly the right to development and social justice by legislative and oversight means, ensuring equality of opportunity for all;

4. **Encourage** APA Member Parliaments to work on an informal debate at APA platform on the potential benefits of social justice in their respective countries and promote greater cooperation for equitable economic development in Asia;

5. **Call upon** APA member parliaments to support the development of Asian-led multilateral development bank and its capacity to promote equitable economic growth, improve national and trans-boundary connectivity and to seek possible establishment of a regional stabilization fund in times of economic crisis;

6. **Encourage** APA member governments to create a protocol based on their national requirements to enhance resilience to economic crisis which regulates the allocation for some budget reserves for economic crisis mitigation;

7. **Also encourage** APA member governments to promote private investments while ensuring an institutional capacity and prudent regulatory frame work to enable countries to absorb large capital flows, while at the same time using bilateral swap

arrangement to promote the role of local currency in financing cross-border trade;

8. **Urge** APA Member Legislatures to promote social justice and development in their respective policies as a common interest of all nations of Asia by encouraging, promoting and endorsing national and regional efforts and execute developmental plans and strategies to raise the living standards of people;

9. **Recommend** APA Member Parliaments to promote adoption of Basel III to improve supervision on financial sector governance and to fill any financial gap in case of any monetary crises;

10. **Encourage** APA Member Parliaments to support implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development as well as the Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development and focus on policies that alleviate poverty, including improving access to health, education, capital**,** employment and social protection to help close income inequalities;

11. **Call on** APA member parliaments to consider reviewing their respective legislations, where appropriate, to give more support to small and medium enterprises (SMEs) by giving access to low interest credit loan and to provide capacity building and regional networking to integrate SMEs into regional and global value chains;

12. **Encourage** APA Member Parliaments to support financial inclusion for the poor and people in vulnerable situations of society in each respective country and to share best practices of financial inclusion in the region;

13. **Also Encourage** APA Member Parliaments to support the conduct of comprehensive studies, with regional and global coordination regarding weak community groups in vulnerable situations, in the support of the need for the financial integration of the underprivileged;

14. **Recognize** the right to development and Stress the importance of investing in human development and activate the concept of partnership among member states and to provide sufficient public funding for education and health for everyone, without discrimination, to face the future global and Asian economic demands;

15. **Stress** the critical importance of a stable, inclusive and enabling global economic environment and the means of implementation including capacity building technology transfer and financial support for the advancement of sustainable development, for the reliable and effective financing of development and for the implementation of the 2030 Agenda, mobilizing public and private, as well as domestic and international resources at reasonable costs;

16. **Request** the APA Member governments to channel more funds in joint research and development (R&D) activities as a means to spur innovation and viable economic growth strategies to sustain a more resilient economic growth;

17. **Call upon** the APA Member Parliaments to continuously promote the need for reform in global financial institutions and architecture, financial technology regulation**,** with the view for a balanced world economic and financial order with

more participation from developing countries;

18. **Call Upon** APA member countries to strive to create an enabling institutional and business environment that can promote financial stability, financial inclusion, and efficient mobilization and utilization of the available resources;

19. **Recommend** respective governments to establish a Technical Working Group, so as to study the terminology issues related to green funding, classification of relevant financial instruments, methodology for standardizing such instruments and their subsequent certification;

20. **Call Upon** APA member countries to facilitate investing their sovereign funds and encourage their private investors to invest more in Asia and to create an appropriate and attractive environment for Asian investment;

21. **Strongly condemns** the use of sanctions or any mechanisms of financial and economic pressure on APA Member States applied for political purposes in violations of the international law and UN charter;

22. **Request** the Secretary General to seek the views of APA Member Parliaments on the implementation of the present resolution and report there on to the next session of the Standing-Committee in 2024.

Draft Resolution on Poverty Eradication

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA Resolution on Alleviating Poverty in Asia (APA/Res/2015/08) adopted at the 8th APA Plenary in Phnom Penh, Cambodia, December 2015 and other relevant APA resolutions;

Underlining the significance of the role of Parliaments both in advocating and conducting oversight function to ensure achievements of Sustainable Development Goals (SDGs), especially on Poverty Eradication;

Welcoming the High-level Plenary meeting of the U.N. General-Assembly on the Sustainable Development Goals in September 2015 and its outcome; entitled as "Transforming our world: the 2030 agenda for sustainable development", in particular referring to goal 2 of sustainable development to eradicate hunger, enhance food security and improve nutrition by promoting sustainable agriculture;

Reaffirming that each country must take primary responsibility for its own development and that the role of national policies and strategies cannot be overlooked in the poverty eradication; articulating that SDGs are interconnected and the role of economic growth is fundamental to poverty eradication, so much as investing in health and education;

Welcoming bilateral, trilateral, regional and multilateral cooperation to eradicate poverty, create jobs, address the consequences of international financial crises, promote sustainable development, and advance market-based industrial transformation and economic diversification, including through the development of cultural and creative industries and sustainable tourism;

Underlining the fact that the eradication of poverty in all its forms and dimensions is an ethical, social, political, environmental and economic imperative of all humankind, and in this regard recognizing that there is a need to better understand and address the three dimensional nature of development and poverty in a multifaceted and integrated approach;

Emphasizing that the implementation of 2030 Agenda for Sustainable Development depends crucially on the transformation of rural areas, where most of the poor and hungry live;

Recalling that nearly 80 per cent of the extreme poor live in rural areas and work in agriculture and that devoting resources to the development of rural areas and sustainable agriculture and supporting smallholder farmers, especially women farmers, is key to ending poverty in all its

forms and dimensions by, inter alia, improving the welfare of farmers;

Stressing at the same time the need for enhanced international cooperation on poverty eradication, and the obligation of developed countries to provide financial, technical and capacity building assistance along with support in the form of trade, investment and technological transfer to developing countries;

Realizing fully that the negative repercussions of the outbreak of the Covid-19 pandemic have led to a sharp rise in unemployment rates, decline in production rates, lower growth rates, increased poverty and low development indicators, and that they have pushed millions of people in various countries of the continent into extreme poverty due to the sharp decline in economic activities, and that their effects have disproportionately affected persons in the most vulnerable situations especially women and children, people with disabilities, the poorest and other economically most disadvantaged groups in vulnerable situations in vulnerable situation, which imposes concerted efforts by Asian countries to eradicate poverty in all its forms, being the biggest obstacle to achieving the sustainable development goals;

Noting that poverty alleviation is important to combat international terrorism, abuse of women & children and drug trafficking, arms smuggling, human trafficking, sea piracy and transnational crimes;

Acknowledging that any constraint on the political and economic development of any country would undermine the effort to poverty eradication and hamper the realization of other SDG's;

Recognizing that the SDGs balance all the three crucial dimensions of sustainable development, namely the economic, the social and the environmental;

Reaffirming that poverty is the greatest global challenge facing the world today and its alleviation and, eventually, its eradication, is an indispensable requirement for sustainable development;

Supporting also a publicity campaign to raise awareness in the society about SDG, utilizing the potentials of mass media;

Emphasizing that achieving food security requires efforts and coordination at both national and international level;

Recognizing the important role of agriculture in meeting needs of increasing world population, underlining that sustainable agriculture practices and rural development are key approaches to increase food security;

We therefore,

1. **Urge** APA Member Parliaments to work closely with their governments in the formulation and implementation of the measures which are outlined in the

2030 Agenda for the Sustainable Development as well as the Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development;

2. **Determine** to be more ambitious in our efforts to eradicate poverty, reduce inequality, ensure food security, access to healthcare and education;

3. **Develop** a developmental strategic vision in cooperation with Member Parliaments and their governments regarding poverty eradication, provided that developed vision shall contain plans with measurable and assessable indicators;

4. **Urge** APA Member Parliaments to redouble their efforts in supporting activities of poverty eradication and encourage their respective governments to facilitate the implementation of effective policies to promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all;

5. **Urge** APA Member Parliaments to create awareness among general public about the importance of sustainable food consumption and production and take possible steps to ensure it and harness all parliamentary efforts to enact laws that work for the interest of food security;

6. **Invite** APA Member Parliaments to adopt necessary legislation to:

   a) improve labor market regulations;

   b) support the informal sector and offering increased security to it;

   c) establish legal savings and loan associations that can help to reduce the reliance on moneylenders;

   d) promote modern and sustainable agriculture which contributes essentially to reduction of poverty in urban and rural areas;

   e) empower the poor to improve their living conditions and participate in decision-making which affects their lives;

   f) help to upgrade the infrastructure and services in areas where the poor live and work with emphasis on creating better opportunities for the poor especially girls, which will contribute to increased female labor force participation;

   g) improve disaster preparedness, disaster relief as well as post-disaster economic recovery;

7. **Stress** the necessity to adopt strategies to improve life quality, offer higher levels of welfare, by developing necessary policies and laws to force establishments to comply with environmental regulations; to support the development of local technology, research and innovation, taking into consideration the obligations highlighted by the 21st Century Agenda (2030 Agenda for Sustainable Development), the Global Summit on SDGs, and UN Environment Program;

8. **Encourage** APA Member Parliaments to support investment in climate resilient agriculture and to adopt a unified approach to combat hunger by promoting public and private investments, increased access to inputs, lands and technologies;

9. **Invite** APA Member Parliaments to take appropriate legislative measures for poverty alleviation including providing social safety nets to the poor and the vulnerable;

10. **Recommend** APA Member Parliaments to support and strengthen the capacities of governments and communities to prepare for and respond to acute hunger arising from disasters through community based on adaptation;

11. **Encourage** APA Member Parliaments to take joint action to organize aid campaigns, on a voluntary basis upon the request of a Member Parliament, for assistance in the context of alleviating poverty including to enhance domestic production of food by participating in agricultural technologies and training programs;

12. **Urge** APA Member States to give significance to development of sustainable agriculture practices while making national policies, to achieve Sustainable Development Goals;

13. **Call** for increased cooperation between developed and developing member countries for improving food security by means of bilateral, regional and multilateral information sharing, especially in an area of sustainable agricultural technology;

14. **Stress** the significance of women participation and contribution in agriculture sector for improving productivity, food security and eliminating poverty;

15. **Stress** the need to enhance and expand access by developing countries to appropriate technologies that are pro-poor and raise productivity and underlines the need for measures to increase investment in agriculture, including modern technologies as well as in natural resources management and capacity-building of the developing countries;

16. **Stress** that the achievement of sustainable development and the eradication of poverty also hinge on the ability and readiness of countries to effectively mobilize domestic resources, attract foreign direct investment, fulfil official development assistance commitments and use official development assistance effectively and facilitate the transfer of technology to developing countries, on mutually agreed terms;

17. **Affirm** the need for the parliaments of Asian countries, in the process of approving and recovering from the policies of responding to the COVID-19 pandemic, to place the fight against poverty at the heart of response and recovery programs and policies, so that they introduce legislative amendments and approve financial allocations that achieve this goal, and to ensure that response recovery programs are in the interests of the poor, and in an effort to raise their standard of living and to enhance their access to economic resources, basic services, natural resources, appropriate new technologies, and financial services, including microfinance;

18. **Stress** the need to give the highest priority to poverty eradication within the framework of the United Nations development plan, and to address the problem of poverty at its roots and the challenges related to it by adopting integrated, coordinated and consistent strategies at all levels and that the member states of the Asian Parliamentary Assembly spare no effort in order to rid human beings from the degrading and inhumane conditions of extreme poverty, bearing in mind that the eradication of poverty is an issue above all other issues of sustainable development in the coming years, as it is one of the essential goals of the international community and the entire United Nations System;

19. **Request** the Secretary General to request in his turn the Member Parliaments to offer their views regarding the efforts exerted for the implementation of this Resolution, and submit their reports before the next meeting of the Standing Committee 2024.

Draft Resolution on "The Role of APA Parliaments in Supporting the Implementation of the Sustainable Development Goals"

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Acknowledging the outcome document of the United Nations Summit for the adoption of Post-2015 Development Agenda entitled *"Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development,"* adopted in September 2015;

Referring to the Inter-Parliamentary Union (IPU) Hanoi Declaration on The Sustainable Development Goals: Turning Words into Action, adopted at its 132nd Assembly, held in Hanoi, Vietnam, March 2015; and other relevant Inter-Parliamentary organizations resolutions;

Reaffirming its resolution 70/1 of 25 September 2015, entitled "Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development" as well as emphasizing the Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development , eradicating poverty in all its forms and dimensions, including extreme poverty, is the greatest global challenge and an indispensable requirement for sustainable development, its commitment to achieving sustainable development in its three dimensions - economic, social and environmental - in a balanced and integrated manner, and to building upon the achievements of the Millennium Development Goals and seeking to address their unfinished business;

Welcoming Bali Roadmap adopted in the 3rd World Parliamentary Forum on Sustainable Development (WPFSD) in 5 September 2019 which consists of forward-looking recommendations that represent various dimensions in addressing challenges of SDGs implementation;

Being convinced that the SDGs are integrated and indivisible, global in nature and universally applicable, upholding the principle of common but differentiated responsibility, taking into account different national capacities, levels of development, and respecting national policies and priorities;

Underlining that strong political will and leadership of the parliaments and governments are essential for the achievement of the SDGs;

Emphasizing the need for a solidarity among governments, parliaments and the people to recognize the importance of development particularly in the areas of health, education, housing, food security, nutrition and environmental sustainability;

Emphasizing the need for Member States to address the risks of environmental degradation, which must be overcome, without abandoning the needs of economic development, and emphasizing the environmental dimension of the philosophy and content of sustainable development;

Noting the significant progress made by countries in strengthening their public-private partnership readiness and institutional capacities through legislation and establishment of public-private partnership units in relevant government departments;

Welcoming the establishment of the Sustainable Development Goals Commission in each Asian parliament as the best practices to pursue the objectives of the SDGs at national level;

Bearing in mind that the unprecedented outbreak of the Covid-19 pandemic, and the disastrous effects it has caused throughout the world, have made achieving the sustainable development goals more difficult, given that the economic, social and humanitarian impacts resulting from the pandemic have eroded the efforts made at the level of the Asian continent to achieve the sustainable development goals, and therefore most Asian governments alone will not be able to reverse that impact, which requires uniting their efforts and mobilizing their resources in order to achieve the sustainable development goals;

Noting that, over the course of thirty years, human development rates have been achieving gains year by year at an average global level, but the negative impact of the Covid-19 pandemic on the health, education and income levels has changed this continuous trend of gains and has even reversed it in many Asian countries, whereas many countries are witnessing a significant decline in the areas of basic human development, in the largest decline ever recorded;

We therefore,

1. **Recommit** ourselves to the 2030 Agenda for Sustainable Development, the outcome document of the UN Summit which adopted the SDGs as the new development frame work for 2015- 2030. The list of the SDGs is annexed;

2. **Urge** APA Member Parliaments to uphold Parliamentary Diplomacy as an instrument to improve the implementation of SDGs in general and APA priorities including environmental protection, poverty eradication, water, protection of the safety of energy market in Asia, economic growth of APA Member States;

3. **Invite** APA Members States to review and assess opportunities and legislative gaps to engage the private sector to invest in infrastructure on a sustainable basis;

4. **Call upon** Member Parliaments to develop strategies in support of government efforts regarding SDGs, and how to expand the use of clean and renewable energy such as solar, hydro and wind energy;

5. **Decide** to be actively involved in the integration of SDGs into national development programs and the formulation of national policies to support the mainstreaming and implementation of SDGs as well as localizing SDGs by using national and local languages;

6. **Invite** APA members to involve all actors in sustainable development consideration to ensure transparency and accountability in the implementation process;

7. **Encourage** the Asian Parliaments to contribute to the national efforts towards achieving the SDGs including through the establishment of the appropriate mechanisms to monitor the implementation of the 2030 Sustainable Development Agenda at national level;

8. **Call upon** international financial institutions and APA Members to provide adequate budgetary resources and adopt legislations which are relevant to support and monitor the successful implementation of the SDGs;

9. **Resolve** to strengthen the role of national parliaments in promoting of SDGs so that people understand that the SDGs are relevant to their lives;

10. **Request** the Standing Committees of APA to deliberate in a comprehensive manner issues of SDGs which are relevant to the work of their committees;

11. **Recognize** Parliaments role in the private sector, by promoting national expenditure policies, through parliament's regulatory roles, particularly regarding the discussion and adoption of budgets and final accounts, and for the endorsement of investment laws, supply of sufficient incentives and securities for private sector growth;

12. **Stress** the importance to develop data and indicators to setup a proper follow-up mechanism on the implementation of SDGs and the need to strengthen statistical capacities of all countries to support the progress;

13. **Call upon** parliaments to contribute, through its roles, to highlight the priority to the enhancement of sustainable agriculture as food security, will constitute the most insisting problem of future sustainable development objectives;

14. **Urge** Asian governments to engage in bilateral, regional or multilateral partnerships in order to build infrastructures and sustainable development projects, using governmental and sovereign funds;

15. **Circulate and exchange** the experiences, procedures and measures that represent successful models in the field of sustainable development among all members of the association in order to benefit, replicate, build upon and be guided by them;

16. **Call Upon** APA member states to strengthen regional economic cooperation and integration to enhance regional connectivity in supporting the implementation of the SDGs;

17. **Call on** Asian countries to adopt a coordinated and comprehensive multilateral response in the face of the COVID-19 pandemic that puts the achievement of the Sustainable Development Goals back on track; Under the leadership, insight, innovation and adequate, coordinated and coherent financing, and cooperation between all governments and stakeholders, and with the participation of the United Nations bodies and other relevant intergovernmental and regional bodies, affirming the principle of partnership and joint Asian ownership;

18. **Request** all APA Member Parliaments to report their achievements in the implementation of the SDGs to the APA Secretariat in order to provide information for further discussion in the next Economic and Sustainable Development Standing Committee upcoming meetings.

Sustainable Development Goals

Goal 1	End poverty in all its forms every where
Goal 2	End hunger, achieve food security and improved nutrition and promotes sustainable agriculture
Goal 3	Ensure healthy lives and promote well-being for all at all ages
Goal 4	Ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all
Goal 5	Achieve gender equality and empower all women and girls
Goal 6	Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all
Goal 7	Ensure access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all
Goal 8	Promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all
Goal 9	Build resilient infrastructure, promote inclusive and sustainable industrialization and foster innovation
Goal 10	Reduce in equality within and among countries
Goal 11	Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable
Goal 12	Ensure sustainable consumption and production patterns
Goal 13	Take urgent action to combat climate change and its impacts*
Goal 14	Conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources for sustainable development
Goal 15	Protect, restore and promote sustainable use of terrestrial ecosystems, sustainably manage forests, combat desertification, and halt and reverse land degradation and halt biodiversity loss
Goal 16	Promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institution sat all levels
Goal 17	Strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development

*acknowledging that the United Nations Framework Convention on Climate Change is the primary international, intergovernmental forum for negotiating the global response to climate change

Draft Resolution on Water and Sanitation in Asia for All

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recognizing the outcome document of the United Nations Summit for the adoption of Post-2015 Development Agenda entitled *"Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development,"* adopted in September 2015;

Recalling United Nations' General Assembly resolution (A/64/292) adopted on 28th July 2010, which formally recognized water and sanitation as human rights and UN Human Rights Council resolution (A/HRC/RES/18/1) adopted on the 28 September 2011, recognizing that the right to water and sanitation are part of the right to an adequate standard of living;

Welcoming the SDG goal 6 on ensuring availability and sustainable management of water and sanitation for all, including universal and equitable access to drinking water, sustainable water resources management and wastewater treatment;

Emphasizing that achieving the sixth goal of the sustainable development goals should be based on a fundamental pillar, which is that sustainable water management goes beyond just safe water supply and sanitation services (Objectives 6-1 and 6-2) and extends to addressing the broader water context such as water quality, wastewater management, water scarcity, use efficiency, water resource management, and protection and restoration of water-related ecosystems;

Stressing that one of the goals of sustainable development is also to ensure that everyone has access to adequate sanitation services and to put an end to everything that leads to water pollution and the spread of diseases that lead to hundreds of thousands of deaths due to unsafe drinking water or as a result of poor sanitation services that affect public health;

Noting with interest relevant commitments and initiatives promoting the human right to safe drinking water and sanitation, including the Delhi Declaration, adopted at the third South Asian Conference on Sanitation, in 2008, the Sharm el-Sheikh Final Document, adopted at the Fifteenth Summit Conference of Heads of State and Government of the Movement of Non-Aligned Countries, in 2009, and the Colombo Declaration, adopted at the fourth South Asian Conference on Sanitation, in 2011;

Deeply concerned that approximately one billion people across Asia could face severe water shortage by 2050, thereby possibly leading to conflicts over water resources;

Stressing upon the need for Asian Governments to focus in national policies on water and sanitation issues and contribute towards international efforts in resolving these issues;

We therefore,

1. **Welcome** the inclusion of water and sanitation in Post-2015 Development Agenda

and the acceptance of human right to safe drinking water and sanitation by the General Assembly and the Human Rights Council;

2. **Consider** the role of Parliamentarian critical in the implementation of human rights approach to water and sanitation in Asia, including particularly the adoption of legislative measures in the implementation of their human rights obligations;

3. **Reaffirm** that APA Member States have the primary responsibility to ensure the full realization of SDGs including Goal 6, and are encouraged to take steps, nationally and through international assistance and cooperation, especially economic and technical, to the sanitation by all appropriate means;

4. **Request** Member Parliaments to urge their respective governments to cooperate within their regions to address the water utilization and to study in depth the causes of the water challenges and to provide appropriate solutions and strategies to overcome these challenges;

5. Encourage the APA Member States to take steps towards ensuring financing according to the available resources for the provision of affordable water and sanitation, and to develop indicators and data collection mechanisms on financing to monitor progress and to identify shortcomings;

6. **Encourage** integrated water resource planning and management[1] for reducing widespread scarcity and pollution of freshwater resources in many regions and give priority to the fulfillment of basic needs and safeguarding of ecosystems in developing and using water resources;

7. **Urge** APA Parliamentarians to vigorously engage with their executive branches to address the effects of climate change, that may manifest themselves in the form of water scarcity and flooding in different geographic areas;

8. **Encourage** APA Members to support advance technology transfers from developed countries to the developing countries of Asia and sharing of good practices for efficient allocation of water among sectors;

9. **Underline** the important role of the international cooperation including provided by the United Nations, international development partners, as well as by donor agencies, in the achievement of the SDGs, and urges development partners to harmonize their strategies with the national initiatives and plans of APA Members related to safe drinking water and sanitation;

10. **Adopt** awareness programs by Member States parliaments to inform their citizens

[1] **Integrated water resources management** (**IWRM**) has been defined by the Global Water Partnership (GWP) as "a process which promotes the coordinated development and management of water, land and related resources, in order to maximize the resultant economic and social welfare in an equitable manner without compromising the sustainability of vital ecosystems".

about the problem of water scarcity in order to reduce their wastefulness, prevent pollution or waste, and limit their use to the necessary human needs without any other uses;

11. **Request** the Secretary-General to report, the achievement of APA Member Parliaments on this resolution, to the next Standing Committee on Sustainable Development;

12. **Promoting** the outcomes of the United Nations Conference on the Midterm Comprehensive Review of the Implementation of the Objectives of the International Decade for Action, "Water for Sustainable Development", 2018-2028 which was held in New York on 22-24 March 2023 and its outcomes in accelerating actions on the internationally agreed water-related goals and targets, including those contained in 2030 Agenda for Sustainable Development.

Draft Resolution on Asian Climate Financial Initiative

We, the members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling provisions of the United Nations Framework Convention on Climate Change, its Kyoto Protocol and its Paris Agreement on developed countries' obligations to provide financial resources to developing countries on mitigation and adaption to climate change;

Recalling the decisions taken by the Working Group on Green Finance (19 April 2019, Naryan Mar, Russia), Standing Committee on Economic and Sustainable Development (26 June 2018, Pissouri, Cyprus);

Supporting the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs), including goal 17 on strengthening the means of implementation and revitalizing the global partnership for sustainable development, adopted by country leaders in September 2015 for a more prosperous future, and through this movement towards prosperity, greater public welfare and the protection of the planet, and in pursuance of the Resolutions of the APA Committee for Sustainable Development and Economy and the Declaration, adopted in Antalya on December 16, 2019, on the approval of a roadmap to provide incentive measures for sustainable finance, the creation of a common Asian energy market, as well as the role of APA parliaments in supporting the achievement of the Sustainable Development Goals;

Approving the Agenda for Sustainable Development for the period till 2030, the outcome document of the UN Summit, where the SDGs accepted new development framework for 2015-2030 and convincing that the SDGs are global in nature and universally applicable, taking into account different national capacities and priorities;

Noting the important role of Asia in the recovery of the global economy and its further development in the post-crisis space, as well as the key role of environmental quality in sustainable development and meeting the needs of the growing world population, especially Asian countries;

Striving to achieve economic growth and poverty reduction through job creation, social development and environmental protection in a balanced and mutually supportive manner as appropriate;

Emphasizing the need to ensure just, balanced and sustainable energy transitions with due respect to the APA Member States' socio-economic interests and priorities;

Stressing the importance of financing efforts aimed at both emission reduction and adaptation to climate change;

Recognizing the critical problem of climate change and the need for large-scale funding of measures to mitigate the harmful effects of human economic activity on the environment, as well as joint actions to reduce carbon footprint of the APA Member States' systems, with adequate timely delivered and sustainable financial, capacity building and technological support from developed countries, including by strengthening adaptation measures;

Emphasizing the importance of natural resources, the need for a long-term strategy to combat drought, sand and dust storms, forest fires, air pollution, desertification, land degradation and degradation of marine flora and fauna and encouraging increased investment in infrastructure while meeting increased environmental requirements;

Recognizing the importance of exchanging information on environmental issues among Asian countries, taking into account different circumstances and developmental levels of the countries;

Emphasizing the role of parliaments in encouraging their governments to develop plans and strategies towards sustainable economy in order to achieve the United Nations Sustainable Development Goals 2030;

We therefore,

1. **Announce** the establishment of the Asian Climate Financial Initiative (ACFI) which brings together the principles, approaches, intentions and actions common to all countries across the Asian Parliamentary Assembly with regard to financing sustainable growth in Asia;

2. **Call on** the efforts of states, businesses and institutional investors to develop and launch financial programs, including finance mobilization from developed to developing countries, discussion on the mechanisms and tools that promote the growth of timely delivered, adequate and grant based and concessional environmental and climate finance in order to reduce accumulated environmental damage, prevent environmental pollution and reduce anthropogenic impact on human health and the planet's climate;

3. **Support on** an ongoing basis a program of in-depth researches and analysis of the impact of Asian natural resources that absorb and compensate the harmful effects of human economic activities on the environment and climate at the global level;

4. **Recommend** that the compensatory potential of Asian natural resources is taken into account at the global level, as part of measures to limit green-house gas emissions and the contribution to reducing the harmful impact on the climate and the environment of the APA countries results of actions, including improving energy efficiency of economies, promoting reforestation, increasing the share of sustainable technologies in the economy and the

development of sustainable financial instruments, including transitional formats through providing finance, technology and capacity-building assistance for developing countries in a manner that does not impact the debt sustainability of the developing country adversely;

5. **Invite to** organize a study of best practices and exchange of experience between APA countries on the terms of financing sustainable development, development of programs to support and stimulate the issuance and circulation of sustainable financial instruments;

6. **Also recommend** the governments of APA Member States to consider the possibility of creating a permanent institution to promote the implementation of ACFI on the basis of intergovernmental agreement.